

Distr.
GENERAL

A/50/719
14 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الخمسون
البند ١٤٩ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب المراقبة الداخلية

مذكرة من الأمين العام

- ١ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ بـ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير المرفق الذي قدمه إليه وكيل الأمين العام للمراقبة الداخلية، عن استعراض الممارسات البرنامجية والإدارية لأمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).
- ٢ - والأمين العام على ثقة من أن الأمين العام الذي عين حديثاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) سيضطلع، حسب الاقتضاء، بالإصلاحات في أمانة الأونكتاد، كجزء لا يتجزأ من عملية الإصلاح الجارية وعملية تعزيز القطاعين الاجتماعي والاقتصادي للمنظمة، وسيباشر من عنده بما قد يلزم من إجراءات إدارية ليعكس في هياكل الأونكتاد وبرنامج عمله ما سيصدر من توجهات سياسية وبرنامجية جديدة عن الدورة التاسعة للأونكتاد التي ستعقد في جنوب أفريقيا في نيسان/أبريل ١٩٩٦.
- ٣ - الاحتياجات من الموظفين في الأونكتاد، كما في جميع أجزاء المنظمة، يجب أن تحدد بدقة على أساس المتطلبات البرنامجية. وستكون عملية إعداد الخطة المتوسطة الأجل التالية أنسب إطار لتقييم ووضع أي برنامج عمل وأي تعديلات هيكلية قد تدعو إليها الحاجة في أمانة الأونكتاد نتيجة للمؤتمر المذكور.



مرفق

استعراض الممارسات البرنامجية والإدارية لأمانة
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير
مكتب المراقبة الداخلية

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٤	٥-١ معلومات أساسية - أولا
٥	١٠-٦ القضايا البرنامجية - ثانيا
٦	١٦-١١ قضايا النوعية وأوجه التكامل - ثالثا
٨	٢٥-١٧ أنشطة التعاون التقني - رابعا
١٢	٣١-٢٦ قضايا التنظيم والتوظيف - خامسا
١٤	٣٧-٣٢ خدمات دعم وإدارة البرامج - سادسا
١٦	٤١-٣٨ مراقبة البرامج - سابعا
١٨	٤٧-٤٢ النتائج والتوصيات - ثامنا
١٨	٤٥-٤٢ ألف - المسائل الجوهرية
١٩	٤٧-٤٦ باء - المسائل المتصلة بالإدارة والتنظيم

التذييلات

٢٢ ملاحظات بشأن شُعب فنية محددة - الأول
٢٦	١٩٩٥ آذار/مارس الهيكل التنظيمي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في آذار/مارس ١٩٩٥ - الثاني

أولا - معلومات أساسية

١ - في عام ١٩٦٤، أنشئ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ليكون بمثابة منتدى تجري فيه مناقشة قضايا التجارة والتنمية والتفاوض عليها في نهاية المطاف. وتركز عمل المؤتمر في السنوات الأولى من وجوده حول سياسات السلع الأساسية الأولية والموارد الطبيعية بهدف تثبيت أسعارهما وتوسيع مقدار عائدات صادرات البلدان النامية المنتجة لهما.

٢ - ومع مرور السنين، أصبح الأونكتاد المنتدى الرئيسي للحوار بين الشمال والجنوب، وقام بدور حاسم في إنشاء النظام المعمم للأفضليات، ومدونة الشحن البحري، وفي وضع أرقام مستهدفة للمعونة الدولية لمساعدة البلدان النامية، وخاصة أقل هذه البلدان نمواً. غير أن القضايا التي تلزم معالجتها أضحت متزايدة التعميد إثر التغييرات الجذرية التي طرأت على المناخ الاقتصادي الدولي خلال السبعينات والثمانينات نتيجة لِهزات أسعار النفط والتضخم وتكدس الديون على عاتق كثير من البلدان النامية. ومع ذلك، كان الحوار الذي دار في إطار الأونكتاد حول هذه القضايا خلال تلك الفترة مشحوناً إلى حد كبير ببنبرة سياسية واتسم بانتقاسات حادة حول الحلول وسبل المعالجة. فأضحى الحوار داخل الأونكتاد في تلك الآونة عقيماً وبدأت المؤسسة تفقد أهميتها في نظر عدد متزايد من أعضائها.

٣ - وبالرغم من التطورات المذكورة أعلاه، لم تقطع الدول الأعضاء أملها كلياً من الأونكتاد. فقررت تنشيطه وجعله أكثر فعالية في معالجة القضايا المتصلة بالتنمية. وجرى هذا في سياق الدورة الثامنة للأونكتاد المعقودة في كرتاخينا دي إندياس، كولومبيا، من ٨ حتى ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، التي كانت القضية الرئيسية فيها هي دور الأونكتاد نفسه^(١). وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر التي اعتمدت بتوافق الآراء، وافقت الدول الأعضاء على إجراء إعادة تشكيل واسعة النطاق في الجهاز الحكومي الدولي للأونكتاد وعلى اتباع نهج جديد في معالجة عمل الأمانة الموضوعي. وتركز الجانب الرئيسي من هذا النهج الجديد على تحديد السياسات الداخلية اللازمة لتعزيز النمو والتنمية. وكان يتعين تحقيق ذلك عن طريق إقامة توافق في الآراء عوضاً عن اتباع النهج الأسبق الذي حاول التفاوض على اتفاقات أو حلول إلزامية دولية. وكان يتعين أيضاً أن يركز عمل الأمانة على التجارب الوطنية المقارنة في تعزيز كفاءة السوق والتنوع، وعلى توفير مساعدة تقنية لتيسير تحرير التجارة وتقوية الطابع التنافسي والاشتراك الفعّال من جانب البلدان النامية في جولة أوروغواي للمفاوضات المتعددة الأطراف. ووافق المؤتمر أيضاً على أن الأونكتاد يوفر أنسب همزة وصل في إطار الأمم المتحدة ذاتها لمعالجة التنمية والقضايا المترابطة في المجالات الرئيسية معالجة متكاملة، بما في ذلك التجارة والتمويل والاستثمارات والخدمات والتكنولوجيا، لمصلحة جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية.

٤ - وقد أخذ النهج الجديد وتحول محور التركيز الذي نتج عن الدورة الثامنة للأونكتاد في الحسبان لدى إعادة تشكيل الأمانة العامة للأمم المتحدة التي أسفرت في عام ١٩٩٢ عن نقل لجنة شؤون الشركات عبر الوطنية ولجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية مع أمانتيهما، إلى الأونكتاد. وعلى هذا،

أضحت القضايا المتصلة بالاستثمار وتنمية المشاريع واحتياجات التنمية الوطنية من الاهتمامات الأولية في عمل الأونكتاد وأمانته. وعلاوة على ذلك، أدى إتمام جولة أوروغواي في عام ١٩٩٤ وإنشاء منظمة التجارة العالمية إلى خلق مطالب إضافية في مجال تحليل السياسات، وإقامة توافق في الآراء، والتعاون التقني.

٥ - واستنادا إلى تلك الخلفية، أوفد مكتب المراقبة الداخلية فريقا لإجراء هذا الاستعراض بهدف تقييم هل برنامج العمل يعكس الاستراتيجية البرنامجية والتنظيمية التي تتبعها الأمانة في السياق الدولي الجديد عقب مؤتمر كرتاخينا. ويتمثل الهدف الثاني من هذا الاستعراض في تحديد هل وضعت أمانة الأونكتاد آليات تكفل التنفيذ الكفؤ لبرنامج العمل والإدارة الفعالة للموارد المخصصة لها. ولدى اضطلاع الفريق بعمله، أجرى مقابلات مكثفة مع الموظفين على اختلاف درجات مسؤوليتهم، وخاصة مع الموظفين العاملين في إدارة البرامج ومراقبة الموارد. ودرس الفريق أيضا قدرا كبيرا من الوثائق والدراسات المنشقة عن مختلف الشعب في سياق الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. وترد في الفقرات التالية النتائج والاستنتاجات التي توصل إليها استعراض الفريق. ويتلو ذلك مجموعة من التوصيات التي يتعين على أمانة الأونكتاد اتخاذ إجراء بشأنها.

ثانيا - القضايا البرنامجية

٦ - كرس الفريق جزءا كبيرا من استعراضه لبرنامج الأونكتاد للطريقة التي تنظم بها الأمانة عملها وتستخدم الموارد المخصصة لها. وفي هذا السياق، لاحظ الفريق أنه في أعقاب الدورة الثامنة للأونكتاد ونقل البرامج المتعلقة بالشركات عبر الوطنية وبتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إلى الأونكتاد، نقحت الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ لتعكس التزامات كرتاخينا. ولذلك، ارتفع عدد البرامج والبرامج الفرعية من ٣ برامج و ١٥ برنامجا فرعيا خلال فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ إلى ٥ برامج و ٢١ برنامجا فرعيا في فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وقد سُمي ما يزيد على نصفها (١٣) برامج "ذات أولوية عليا". وفي الوقت نفسه، عدلت أيضا الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ تعديلا كبيرا لتستوعب البرامج المتعلقة بالشركات عبر الوطنية وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المنقولة إلى الأونكتاد. وازدادت موارد الأونكتاد رغم تحقيق وفورات هامة في أثناء عملية النقل. لذلك، ارتفع عدد الوظائف من ٤٢٧ وظيفة معمولة من الميزانية العادية ومن الموارد الخارجة عن الميزانية في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ (٢٤٢ وظيفة من الفئة الفنية وما فوقها و ١٩٥ وظيفة من فئة الخدمات العامة)، إلى ٤٧٩ وظيفة في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ (٢٦٧ وظيفة من الفئة الفنية وما فوقها و ٢٠٨ وظائف من فئة الخدمات العامة و ٤ وظائف من الفئات الأخرى).

٧ - وقد أضيفت البرامج الفرعية الجديدة على نحو تدريجي. ولم يبذل، أو لم يكد يبذل، أي جهد، لإعادة صب البرنامج بكامله في توجه جديد ينطوي على روح كرتاخينا، ويركز على أولويات جديدة ويشمل بدقة دور الأونكتاد في إطار منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المعنية بالتجارة والتنمية في جميع أرجاء العالم.

٨ - وفي ظل الظروف المذكورة أعلاه، لا تستغرب ملاحظة أن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ والميزانية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ لا تعكسان أي إعادة تنظيم ملموسة للبرامج بغية تكييفها وفقاً للأولويات الجديدة كي تستجيب لتحديات الفترة التي أعقبت كرتاخينا. وفي هذا السياق، لاحظ الفريق أن أمانة الأونكتاد قد شرعت بإعادة وزع عدد من الوظائف بين البرامج، لكن إعادة الوزع تلك لم تنعكس فيما يبدو، فيما عدا بضعة استثناءات، على تحسن الجودة أو تعزيز المجالات الموضوعية.

٩ - ومع قرب انتهاء الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، فإن الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ هي التي ستتيح فرصة لرسم الصورة الجديدة للمنظمة. وسيستند الشكل النهائي لهذه الصورة إلى محصلة الدورة التاسعة للأونكتاد، التي ستعقد في نيسان/أبريل ١٩٩٦، والذي يتوقع أن يوالي إعادة توجيه المنظمة وفقاً للأولويات الجديدة التي وضعت خلال الدورة الثامنة. وعلى أمانة الأونكتاد أن تنتهز هذه الفرصة لتحديد دورها هي وتزويد المؤتمر باستراتيجية وبأولويات مختارة لعدة سنوات قادمة.

١٠ - ومن المتوقع أن تجعل الدورة التاسعة للأونكتاد والخطة المتوسطة الأجل الجديدة تنقيح الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ أمراً لا غنى عنه. وينبغي لهذا التنقيح أن يترجم التوجه الجديد لبرنامج الأونكتاد إلى مجموعة جديدة من الأولويات وإعادة توزيع الموارد بالمقابل.

ثالثاً - قضايا النوعية وأوجه التكامل

١١ - تكوّن لدى الفريق انطباع جيد عن نوعية العمل في الأونكتاد. فقد وفرت كل شعبة أمثلة على بحوث عالية الجودة. كل في مجال اختصاصها. ورغم وفرة العمل الجيد، فإنه لم يدمج على نحو يستفيد الاستفادة كاملة من أوجه التكامل، فضلاً عن أن كلا من الشعب تميل إلى العمل بمعزل عن غيرها، مما يزيد من خطر تضارب التوصيات المتعلقة بالسياسات. وترد في التذييل الأول لهذا التقرير ملاحظات أخرى بشأن شعب محددة.

١٢ - وحدد الفريق، في هذا الصدد، المجالات التالية التي لمس فيها أوجه تداخل وتكامل تجعلها قابلة للدمج تحت هيكل برنامجي واحد أنسب. فالعمل المتعلق بالسلع الأساسية، على سبيل المثال، مجزأ بين شعبة السلع الأساسية ودائرة إدارة البيانات التي تنتج معظم إحصاءات السلع الأساسية. وهناك أيضاً تداخل بين شعبة السلع الأساسية وشعبة التجارة الدولية. فالشعبتان كلتاهما تعنيان بالصلات بين السياسات التجارية والتنمية، والتجارة والبيئة، وتحسين فرص البلدان النامية للوصول إلى أسواق الصادرات.

١٣ - وفيما يتعلق بالعمل الذي يجري في شعبة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والبرامج الخاصة، فإنه يتداخل مع معظم أعمال الشعب الأخرى في الأونكتاد. إذ تستطيع شعبة التجارة الدولية أن تُعد بكل سهولة أبحاثاً عن التجارة فيما بين بلدان الجنوب. وبالمثل، تستطيع شعبة الترابط العالمي أن

تعالج القضايا النقدية والمالية والاستثمارات. والوحدة الاقتصادية الخاصة المعنية بالشعب الفلسطيني تستقل بذاتها، ولكن هناك ما يمكن أن يبرر نقل عملها إلى شعبة شؤون الشركات عبر الوطنية والاستثمار حيث تمكن معالجة القضايا الرئيسية التي تهم السلطة الفلسطينية المنشأة حديثا معالجة أفضل. ويمكن بالمثل، إناطة العمل المتعلق بتخفيف وطأة الفقر بجهة أخرى في الأونكتاد ومن الأرجح أن تكون هذه الجهة هي شعبة الترابط العالمي.

١٤ - ولاحظ الفريق كذلك أن الاستثمار المباشر الأجنبي يعالج في شعبة الترابط العالمي وفي شعبة شؤون الشركات عبر الوطنية والاستثمار. كما وجد أيضا أن التمويل يعالج في عدة شعب. ولهذا، يلزم اتباع نهج أكثر تكاملا عند معالجة هذه المواضيع.

١٥ - ومن ناحية الازدواجية مع المنظمات الأخرى، فإن كل ما ينعله الأونكتاد تقريبا تفعله جهة أخرى في منظومة الأمم المتحدة. وهذا لا يعني أنها تفعله تماما بنفس الطريقة التي يعمل بها الأونكتاد ولا يعني أنه بنفس مستوى جودة عمل الأونكتاد، ولكن، قد تكون فيها حالة ازدواجية. ومثال ذلك أن ثمة بحوثا تتعلق بمشاكل التنمية والتجارة في البلدان النامية تجريها اللجان الإقليمية والمقر الرئيسي للأمم المتحدة. وهناك أيضا بحوث مماثلة تقوم بها منظمات دولية رئيسية أخرى خارج الأمانة العامة للأمم المتحدة، مثل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والبنك الدولي. ولاحظ الفريق، في هذا السياق، أن القضايا المتصلة بالاستثمار ونقل التكنولوجيا التي يعالجها الأونكتاد تمثل جزءا من الأولويات الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). وبالمثل، فإن العمل المتعلق بالشحن والإدارة البحرية الجاري في إطار شعبة تطوير الخدمات وكفاءة التجارة يقع في نطاق اهتمام المنظمة البحرية الدولية. ولهذا فمن المهم أن يوحد الأونكتاد عمله مع الأجزاء الأخرى في منظومة الأمم المتحدة إلى درجة أكبر مما فعله في الماضي. ويتصل هذا خاصة بحالة اللجان الإقليمية حيث تكمن القضايا المترابطة للتجارة والتنمية والاستثمار والتكنولوجيا في صميم المشاكل الإنمائية للمناطق المختلفة. والأونكتاد مؤهل تأهيلا جيدا لتوفير الزخم والتوجيه من خلال وضع مفاهيم وطرق للتحليل تستطيع اللجان الإقليمية استخدامها عند معالجة هذه القضايا. ويستطيع الأونكتاد أن يعمل أيضا كمركز تنسيق لتجميع الخبرات الإقليمية ككل ولتسهيل تبادلها فيما بين المناطق.

١٦ - واهتم الفريق خاصة بمسألة الازدواجية مع منظمة التجارة العالمية. فقد أثبتت القضية بصورة منتظمة مع مختلف مديري البرامج الذين أجريت معهم مقابلات، وكانت كذلك محل مناقشات غير رسمية مع مسؤولي منظمة التجارة العالمية. واستنادا إلى تلك المناقشات، يرى الفريق أن إنشاء منظمة التجارة العالمية يضفي أهمية خاصة على عمل الأونكتاد بسبب الحاجة إلى بحث وتحليل كثير من القضايا الناشئة في مجالي التجارة والتنمية، وإقامة توافق في الآراء حولها قبل بلوغها مرحلة المفاوضات الملزمة. ويعتقد الفريق أن تقسيم العمل بين المنظمتين ينبغي أن يوضح بطريقة تراعي كل المراعاة أوجه التكامل القائمة بينهما والمزايا النسبية التي تتمتع بها كل منهما.

رابعاً - أنشطة التعاون التقني

١٧ - تقدر موارد الأونكتاد الخارجة عن الميزانية خلال فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ بـ ٤٢,٨ مليون دولار، أو ٢٨ في المائة من مجموع الموارد المتاحة للأونكتاد. ومُخصص من هذا المبلغ ٢٨,٥ مليون دولار للأنشطة التنفيذية و ٢٠٠ ألف دولار للأنشطة الفنية و ٥,١ ملايين دولار لدعم البرنامج. ويساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بـ ١٥,٢ مليون دولار من المبلغ المخصص للأنشطة التنفيذية وهو ٢٨,٥ مليون دولار، وتوافر صناديق استثمارية مختلفة المبلغ الباقي وهو ٢٢,٢ مليون دولار. ومن المتوقع أن تقل الموارد الخارجة عن الميزانية على نحو طفيف في أثناء فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ لتصل إلى ٤٢,٢ مليون دولار وأن يكون المخصص للأنشطة التنفيذية ٢٨,٢ مليون دولار، مع عدم تخصيص موارد للأنشطة الفنية وتخصيص ٥ ملايين دولار لأنشطة دعم البرنامج. ويوجه معظم الموارد الخارجة عن الميزانية إلى مشاريع في مجالات الكفاءة التجارية، كالنظام الآلي لمعالجة البيانات الجمركية ونظام إدارة الديون والتحليل المالي، فضلاً عن نظام المعلومات المسبقة عن البضائع.

١٨ - والصناديق الاستثمارية في طريقها إلى أن تصبح مساهماً رئيسياً في تمويل الأنشطة التنفيذية. فقد باتت لها تدرجياً الحصة الغالبة في مساهمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي ظلت هي والميزانية العادية للأمم المتحدة توفران أساساً مستقراً من الموارد لتمويل أنشطة التعاون التقني لمدة ربع قرن. ورغم أن هذه الصناديق لم تنفك تزيد من حصتها في تمويل أنشطة التعاون التقني. فإنها أيضاً تحد من المرونة التي توفرها مساهمات البرنامج الإنمائي. وبالتالي فقد أثرت على التخصيص العام للموارد فيما بين شتى البرامج والبرامج الفرعية.

١٩ - وإذا استخدمنا تخصيص الموارد باعتباره مؤشراً على الأولويات النسبية المعطاة لبرنامج معين أو برنامج فرعي بعينه، فإنه سيتبين من الأرقام المدرجة في الجدول أن المانحين، من خلال تبرعاتهم للأنشطة التنفيذية، لم ينفكوا يتبعون نظاماً معكوساً للأولويات المحددة لتوزيع موارد الميزانية العادية بين مختلف البرامج.

النسب المئوية للمبالغ المنفقة من الميزانية العادية والمبالغ
المنفقة من ميزانية أنشطة التعاون التقني في عام ١٩٩٤
حسب البرامج والبرامج الفرعية

عدد المشاريع	النسب المئوية للمبالغ المنفقة من ميزانية التعاون التقني	النسب المئوية للمبالغ المنفقة من الميزانية العادية	البرنامج الفرعي
			١ - التجارة والتنمية
١٥	٤,٢	٢,٩	سياسات المنافسة والتجارة الدوليتان
١٢	٢,٨	١٢,٤	السلع الأساسية
٢٥	١٠,٥	٤,٧	التمويل الإنمائي والديون
٢	-	١,٢	تخفيف حدة الفقر
١٠	١,٥	٥,٤	التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
٦	١,٢	٥,١	الترايط العالمي
-	-	١,٨	الأماكن الاقتصادية الموسعة ... ^(ب)
١	-	١,٨	الخصخصة وتنظيم المشاريع والقدرة على المنافسة
١	-	٢,٥	الإصلاحات المحلية وتمبئة الموارد
٥	٠,٤	٩,٧	إدارة البيانات
٧٧	٢٠,٧	٤٨,٦	
			٢ - التوسع التجاري ... ^(ب)
٢٢	٧,٢	٢,١	التكيف الهيكلي ... ^(د)
١	١,٤	٢,١	القدرة التصديرية
٨٤	٢٩,٠	٤,١	الكفاءة التجارية
٥	١,٢	١,٩	تطوير الخدمات
٤٢	١٥,٢	٧,٦	الشحن البحري والموانئ والنقل المتعدد الوسائط
٥	٠,٤	١,٤	التأمين
١٥٩	٥٤,٦	٢٠,٢	
			٣ - أقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة
٨	٠,٦	٧,٦	أقل البلدان نمواً
٥	٢,١	٢,١	البلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية
١٢	٢,٧	١٠,٧	
			٤ - تسخير العلم والتكنولوجيا للتنمية المستدامة
١٠	١,٤	٢,٨	العلم والتكنولوجيا

عدد المشاريع	النسب المئوية للمبالغ المنفقة من ميزانية التعاون التقني	النسب المئوية للمبالغ المنفقة من الميزانية العادية	البرنامج الفرعي
-	-	٤,٤	الاستثمار والتكنولوجيا
١٠	١,٤	٧,٧	
			٥ - الشركات عبر الوطنية
٢٢	٧,٠	١٢,٢	الشركات عبر الوطنية
			تنمية الموارد البشرية
٢٢	١٢,٦	١٤	برنامج التدريب المحوسب
٢٠٤	١٠٠	١٠٠	المجموع الكلي

(أ) الأماكـن الاقتصادية الموسعة وعمليات التكامل الإقليمي والمسائل المتعلقة بالنظام الكلي للتجارة الدولية.

(ب) التوسع التجاري وترويج الصادرات وتطوير قطاع الخدمات.

(ج) التكيف الهيكلي والفرص التجارية.

(د) يأتي تمويل هذا البرنامج، الذي قام موظفو شتى البرامج الفرعية بإعداد عناصره، من (١) المبلغ المخصص في الميزانية العادية لتغطية تكاليف الموظفين و (٢) من الصناديق الاستثنائية المخصصة لتمويل الأنشطة التنفيذية. وقد عرض هذا البرنامج على حدة لأنه يخضع لإدارة وحدة التعاون التقني.

٢٠ - وأثناء الاستعراض لوحظ أمران متميزان. أولاً عدم وجود تكامل بين برنامج العمل العادي والبرامج الرئيسية الممولة من موارد خارج الميزانية مع تشغيل البرامج الرئيسية على أساس الاكتفاء الذاتي. ويشمل ذلك أيضاً عدم وجود تفاعل بين شتى شعب الأونكتاد في تنفيذ الأنشطة الممولة من خارج الميزانية. ثانياً، استخدام موارد الميزانية العادية في تنفيذ عدد من الأنشطة الصغيرة الخارجة عن الميزانية بسبب جمع الموظفين بين مسؤوليتي العمل التنفيذي والعمل العادي. والحجة القائلة بأن العمل التنفيذي والعمل العادي يثري كل منهما الآخر مقولة جديرة بالتقدير ومن المسلم به أن من الصعب في بعض الحالات المحددة التمييز بين النشاطين. على أنه ينبغي محاولة كفاءة استخدام موارد الميزانية العادية بالكامل في تمويل الأنشطة المعتمدة في إطار الميزانية العادية. وقد يود الأونكتاد إعادة النظر في نظام ازدواج المسؤولية المعمول به حالياً ووضع تمييز تنظيمي بين مجالي العمل.

٢١ - ويبدو أن بعض الأنشطة الرئيسية الخارجة عن الميزانية التي بدأ تنفيذها مؤخراً هي تكرار العمل المضطلع به في أنشطة أخرى. ومن المفهوم أن الولاية المعتمدة في كرتاخينا قد أتاحت إطاراً كبيراً وعماماً يمكن في ظله الربط بين برنامج التعاون التقني الحالي والمقبل. بيد أنه يبدو من التوسع في دراسة الولاية العامة للأونكتاد، في سياق الولايات المسندة إلى المنظمات المشاركة، أن الأونكتاد قد اقتحم مجالات كانت من اختصاص منظمات أخرى. ورغم أن من المسلم به أن بعض هذه الأنشطة ناجحة جداً، فإنه يُنظر إلى

البرنامجين المتعلقين بكفاءة التجارة والشبكة العالمية لنقاط التجارة على أنهما يتداخلان مع ولاية مركز التجارة الدولية الأونكتاد/غات. ويمكن أن تكون الجهود المبذولة حاليا في سبيل وضع مشاريع مشتركة بين المنظمين خطوة نحو توافي الازدواج. بيد أنه قد لا يتسنى وضع ولاية واضحة وقاطعة للأونكتاد في هذه المجالات الجديدة إلا من خلال تعديلات برنامجية مقابلة في مركز التجارة الدولية.

٢٢ - إن عدم التكامل بين أنشطة الميزانية العادية والبرامج الخارجة عن الميزانية والاتجاه إلى تكرار أنشطة برامج أخرى يعودان أساسا إلى عدم وجود سياسة للتعاون التقني تشمل استراتيجية أمانة الأونكتاد وأولوياتها. وتتفاقم هذه المشكلة بسبب عدم كفاية الرقابة الحكومية الدولية والرقابة الإدارية على استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية. ولا يزال مستوى الاستعراض الحكومي الدولي ضعيفا، حيث إن أمانة الأونكتاد لا تزود الحكومات إلا بمعلومات لاحقة للتنفيذ. ويضاف إلى ذلك أن عملية اتخاذ القرار بشأن تعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية واستخدامها تتم حاليا على مستوى الشعب بل وعلى مستوى الفروع، كما أن معظم الأنشطة الخارجة عن الميزانية يتم وفق الفرص المتاحة للتمويل لا تبعا لسياسة معينة. ثم إن حجم وحدة سياسات وتنسيق التعاون التقني أصغر مما ينبغي، كما أن نشاطها يتركز بصورة رئيسية في الاتصال ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي طلبا للموارد وفي توجيه المشورة لمديري المشاريع، كلاً منهم على حدة، بشأن الجوانب التقنية لعرض المشاريع. ولا توجد هيئة مركزية على مستوى كبار الموظفين تعنى بصياغة وتنسيق السياسات فيما يتعلق بالأنشطة الخارجة عن الميزانية. ولكي يكون لهذه الهيئة المركزية وجود، ينبغي للأونكتاد أن ينظر في إنشاء لجنة لاستعراض الأنشطة الخارجة عن الميزانية وتتألف من مديري الشعب، وذلك للموافقة على السياسة المتعلقة بالموارد الخارجة عن الميزانية وبتنفيذ كل مشروع من المشاريع الممولة من هذه الموارد. ويمكن أن تتولى توفير الخدمات لهذه اللجنة وحدة سياسات وتنسيق التعاون التقني الموجودة حاليا.

٢٣ - وقد حدد الفريق أوجه قصور في مجالي الدعم البرنامجي لأنشطة التعاون التقني وتصنيف أنشطة المشاريع، ولاحظ أنه لا يجري استخدام الموارد العامة على نحو متسم بالإنصاف والشفافية. فبرامج الدعم البرنامجي ينبغي أن تستخدم لدعم المشاريع فنيا وإداريا عن طريق مراعاة الاحتياجات المحددة لكل مشروع على النحو المبين في التعليمات الإدارية ST/AI/286. ولا يوجد ما يعكس هذا الفهم في أسلوب إعداد ميزانية دعم البرنامج للأونكتاد والموافقة عليها. كما تتخذ القرارات بشأن الدعم البرنامجي بالإشتراك مع شعبة خدمات دعم وإدارة البرامج دون شفافية كافية ودون أن يشترك في اتخاذها كبار مديري البرامج. وفضلا عن ذلك، يوجد حاليا عجز في حساب دعم البرنامج، إذ تقدر موارده لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ بـ ٢.٨ ملايين من دولارات الولايات المتحدة، مقابل نفقات تقدر بـ ٤.٣ ملايين دولار. وتشمل الترتيبات المتخذة في مجال الموظفين شغل وظائف ممولة من ميزانية دعم البرنامج بموظفين دائمين، الأمر الذي يحد من المرونة في تكييف الإنفاق على أنشطة دعم البرنامج ليتلاءم مع التقلبات في الإيرادات المخصصة لهذه الأنشطة. ويمكن وضع ضوابط فعالة في هذا المجال من خلال كفاءة عرض الميزانية المقترحة لدعم البرنامج على لجنة استعراض معنية بالأنشطة الخارجة عن الميزانية للموافقة عليها على النحو المقترح أعلاه.

٢٤ - ولاحظ الفريق أيضا أنه يجري الاضطلاع بجزء لا يستهان به مما ينفذه الأونكتاد من مشاريع التعاون التقني، دعما للبرامج الفنية. والإدارة في أحد النشاطين تختلف اختلافا تاما عن الإدارة في الآخر، إذ تنطوي على تفويض درجة أعلى من المسؤولية للمكتب القائم بتنفيذ المشاريع التنفيذية، أي أن للمكتب سلطة كاملة على إنشاء وظائف المجموعة ٢٠٠ وتعيين شاغليها، على خلاف وظائف المجموعة ١٠٠ لأنشطة دعم البرامج الفنية، التي يتعين قيام مقر الأمم المتحدة باستعراضها واعتمادها وتعيين شاغليها. ويرى الفريق أن الأونكتاد قد صنف جميع الأنشطة الممولة من موارد خارجة عن الميزانية بوصفها أنشطة تنفيذية للاستفادة من المرونة المقترنة بإنشاء وظائف المجموعة ٢٠٠. ويعتقد الفريق أنه ينبغي للأونكتاد، من أجل تحقيق الشفافية والإدارة السليمة للموارد، أن يتقيد بالتصنيف الملائم للأنشطة الخارجة عن الميزانية.

٢٥ - وفيما يتعلق بخدمات الدعم الإداري لمشاريع التعاون التقني، فإن النتائج التي توصل إليها الفريق توحي بأن هذه الخدمات لا تسير على نحو فعال، الأمر الذي ينجم عنه تأخير في التنفيذ. ويعزى السبب الرئيسي لذلك إلى انعدام الشفافية لدى تزويد موظفي المشاريع بالمعلومات المالية الملائمة وعدم تزويدهم إياها في حينها، وهي المعلومات التي من شأنها أن تتيح لهم القيام على نحو أفضل بتخطيط عمليات المشاريع ولا سيما الجوانب المتعلقة بالتعيين والمشتريات. ولاحظ الفريق في هذا الصدد أن المعلومات التي يحتاجها موظفو المشاريع على أساس منتظم تتاح لهم على فترات شهرية في شكل ما يسمى "نشرة بيانات المشاريع" ذات التصميم غير الجيد والتي تورد معلومات وصفية زائدة عن الحاجة وليس بها إلا بيانات مالية متناثرة. ولاحظ الفريق أيضا أنه في حين أن معظم أشكال عرض المشاريع موافقة لدليل المشاريع الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن أمانة الأونكتاد ليس لديها إلا نسخة واحدة فقط من هذا الدليل.

خامسا - قضايا التنظيم والتوظيف

٢٦ - كان الأمين العام السابق للأونكتاد قد وافق على آخر هيكل لأمانة الأونكتاد في شباط/فبراير ١٩٩٤. وكان ذلك نتيجة لإعادة ترتيب تنظيمي بعد أن نُقلت إلى الأونكتاد برامج الشركات عبر الوطنية وبرامج تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بموجب الشروط التي حددتها الجمعية العامة في قرارها ٢١٢/٤٧ بـ المؤرخ ٦ أيار/مايو ١٩٩٢ و ٢٢٨/٤٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وكان المعياران الآخريان لإعادة التنظيم هي البرامج الفرعية التي أوكلت مهمة تنفيذها للأونكتاد وقاعدة الموارد (ولا سيما في المستويات الإدارية الأقدم) لأمانة الأونكتاد على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ التي وافقت عليها الجمعية العامة. ولم تبين تفاصيل الهيكل الجديد من خلال كتيب تنظيمي. فضلا عن ذلك فإن صلاحيات الأقسام والوحدات التابعة لمختلف الشعب ليست واضحة. ويرد في التذييل الثاني بيان للهيكل التنظيمي.

٢٧ - يشمل الهيكل التنظيمي للأونكتاد تسع شعب. وتشتمل كل شعبة من الشعب التسع في المتوسط على قرابة ٢٨ وظيفة من الفئة الفنية وما فوقها. وخلافا للممارسة المتبعة في الأمم المتحدة كثيرا ما تكون مكاتب رؤساء الشعب ضخمة ومكتظة بالوظائف العالية. وفي إحدى الحالات يساعد مدير الشعبة موظفان من الرتبة مد - ١ وموظفان من الرتبة ف - ٥. وفي حالات أخرى يساعد الموظفين المسؤولين عن الشعبة موظف أو موظفان من الرتبة ف - ٥ والرتبة ف - ٤. وفيما يتعلق بهيكل الوظائف المقترح للأونكتاد لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، يلاحظ أن من بين ٢٦٧ وظيفة من الفئة الفنية وما فوقها، هناك ٨ وظائف من الرتبة مد - ٢ و ٢٨ وظيفة من الرتبة مد - ١ و ٦٠ وظيفة من الرتبة ف - ٥. ويشمل هيكل الوظائف المقترح وظائف من الرتبة ف - ٥ أكثر من الوظائف من الرتبة ف - ٤ ويعتبر مكتظا بالوظائف العالية. فضلا عن ذلك يبدو أن عدد الموظفين في فئة الخدمات العامة والفئات الأخرى مرتفع بدرجة غير متناسبة مع عدد موظفي الفئة الفنية.

٢٨ - وقد نظمت الشعب لتعكس الآلية الحكومية الدولية التي أدت إلى التقسيم إلى أجزاء مستقلة بحيث أصبحت الشعب الفردية تتمتع بمركز شبه استقلالي. ولا يتفق الهيكل الحالي مع البرامج وإنما يشتمل على شعب قطاعية مماثلة للشعب الشاملة للقطاعات. وتبعاً لذلك فإن مسؤولية تنفيذ بعض البرامج الفرعية تكون موزعة على أكثر من شعبة أو فرع. ونتيجة لذلك أصبحت المساءلة غير واضحة والأنشطة المنفذة في إطار مواضيع متماثلة غير متكاملة بدرجة كافية. وقد زاد من تفاقم هذه الحالة انعدام الوضوح بشأن الهيكل الداخلي لكل شعبة. وكما يرد في التذييل الثاني تتألف كل شعبة من عدة عناصر. ومعظم هذه العناصر غير محددة بوضوح لا من حيث وظائفها ولا من حيث علاقات بعضها ببعض. وفي الواقع ليس من الواضح في معظم الحالات إن كانت هذه العناصر دوائر أو فروع أو أقسام أو وحدات. وتبعاً لذلك فقد اكتسب بعض العناصر استقلالاً ذاتياً فعلياً وتمتعت بالتالي بسلطة "حددها بنفسها" داخل الشعبة التي توجد فيها.

٢٩ - وتنبغي ملاحظة أن هيكل التنظيم الراهن للأونكتاد لا يساعد على تحقيق التماسك في السياسة العامة. ولا يبدو أن عمل مختلف الكيانات التنظيمية يدعم بعضها بعضاً. وقد زاد من تفاقم هذه الحالة النعالية المحدودة لوظائف الإشراف على البرامج وتنسيقها داخل الأمانة على النحو الذي وردت مناقشته في الفرع 'ثالثاً' من هذا التقرير. ويتضح انعدام التماسك في السياسة العامة عند مقارنة التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة الواردة في منشورات الأونكتاد الرئيسية وهي "تقرير التجارة والتنمية" و "تقرير الاستثمار العالمي" و "التقرير المتعلق بأقل البلدان نمواً". كما يتضح انعدام التماسك في السياسة العامة في عدم وجود وثيقة شاملة للسياسة العامة تقدمها أمانة الأونكتاد إلى مجلس التجارة والتنمية للنظر فيها بحيث تقدم معالجة متكاملة للقضايا في مجالات التجارة والسلع والمالية والاستثمار والتكنولوجيا والخدمات.

٣٠ - إن إحدى القضايا المتصلة بالهيكل التنظيمي هي قضية الوحدات المشتركة التي يحتفظ بها الأونكتاد مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. ومن المفترض

أن تعمل هذه الوحدات كمراكز اتصال لأنشطة الأونكتاد في مجال الشركات عبر الوطنية، ولا سيما في مجالات البحوث والإعلام والاتصال مع حكومات المنطقة. وتوضح النتائج التي خلص إليها الفريق أن الأونكتاد لا يمارس رقابة ميزانية على موارد هذه الوحدات وإنما يمارس إشرافا محدودا فقط على البرامج. ونتيجة لذلك أصبحت هذه الوحدات في الواقع جزءا من اللجان الإقليمية بحيث لا تتلقى سوى توجيه ضئيل من الأونكتاد أو لا تتلقى أي توجيه بالرغم من أن مواردها تمثل جزءا من الميزانية البرنامجية للأونكتاد. وينبغي التوصل إلى اتفاقات جديدة بين الأونكتاد واللجان الإقليمية لضمان المساءلة المشتركة عن برنامج العمل واستخدام موارد الوحدات المشتركة. ويرى الفريق أنه قد فات موعد إدماج هذه الوحدات إدماجا كاملا في الأنشطة والأولويات الرئيسية للأونكتاد عن طريق نظام للبرمجة المشتركة والتنفيذ المشترك من أجل تبرير استمرار هذه الوحدات والموارد المخصصة لها.

٢١ - وفيما يتعلق بمسألة التوظيف، لاحظ الفريق أن عددا كبيرا من موظفي الأونكتاد يتمتعون بدرجة عالية من الحوافز والكفاءة والإنتاجية. كما أن هنالك عددا من الموظفين في المستويات الأقدم لا يبدو أنهم يقدمون خدمات ملموسة أو يتمتعون بالمهارات اللازمة للوجهة الجديدة لبرنامج عمل الأونكتاد. وهناك سببان رئيسيان لهذه الملاحظة. أولهما أن التوجه العملي السابق للمنظمة قد أفضى إلى تسييس الأونكتاد بحيث لا تجري التقييمات العليا على أساس الخبرة الفنية. وثانيا تحول برنامج الأونكتاد، ولا سيما بعد مؤتمر كرتاخينا، إلى إعادة تنظيم ميكانيكي للأمانة وإعادة وزع الموظفين الذين لا يملكون دائما المتدرة المناسبة لمجال العمل الجديد. كما يجري في كثير من الأحيان استيعاب الموظفين من غير الذين لا يؤدون أعمالا في وحدات مستقلة كشعبة التعاون التقني بين البلدان النامية والبرامج الخاصة، مثلا، أو عن طريق توسيع مكتب رئيس الشعبة كما لوحظ من قبل. ولاحظ الفريق في هذا الصدد، أن معظم الشعب تبدو مكتظة بالموظفين من الفئة الفنية وبصفة أخص من مستوى الخدمات العامة. ويبدو أن هذه الملاحظة تتأكد من عدم تناسب أشهر العمل المبلغ عنها والمستخدم في تنفيذ عدد من النواتج التي استعرضها الفريق.

سادسا - خدمات دعم وإدارة البرامج

٢٢ - تضم شعبة خدمات دعم وإدارة البرامج الكيانات المتنوعة التالية: (أ) تنسيق البرامج وتقييمها؛ (ب) سياسة التعاون التقني وتنسيقها؛ (ج) دائرة الشؤون الإدارية مع دوائر شؤون الموظفين والميزانية والخدمات العامة؛ (د) شؤون المؤتمرات والاتصال؛ (هـ) أمانة المجلس؛ (و) إدارة البيانات.

٢٣ - ويبدو أنه ليس بين وظائف الكيانات السابقة لشعبة دعم وإدارة البرامج إلا القليل مما تشترك فيه. ولم يحصل الفريق على السبب المنطقي لتجميع هذه الوظائف المتنوعة، ولم يجد مناصا من الخلوص إلى أن معظم هذه الكيانات قد جُمعت بغرض التسهيل الإداري. فهي بهذه الصفة لا تستطيع أن تقدم مساعدة أو تسبب مضايقة بعضها لبعض. فضلا عن ذلك لم يجد الفريق دليلا قويا يوحي بأن الوحدات تتلقى إرشادا أو توجيهها منتظما من مدير شعبة خدمات دعم وإدارة البرامج لضمان أداء عملها كاملا في ظل

التجمع الحالي. وعلى العكس من ذلك، وكما يتضح من الفقرتين ٢٩ و ٤١، كانت بعض هذه الوحدات لا تقوم بأي عمل.

٢٤ - ويرى الفريق أن وظائف السياسة العامة لوحدة تنسيق البرامج وتقييمها، ووحدة سياسات وتنسيق التعاون التقني، هي أكثر ارتباطا بالتوجيه التنفيذي والإدارة ولذلك ينبغي نقلها تبعاً لذلك. وبالمثل، فإن أمانة المجلس ووحدة الاتصال بالمجموعات اللتين ترفعان تقاريرهما حالياً في المسائل الموضوعية إلى الأمين العام للأونكتاد مباشرة، ينبغي نقلهما. ولاحظ الفريق أن إدارة البيانات تشمل خدمة الهيكل الأساسية للتجهيز الإلكتروني للبيانات، بالإضافة إلى المسؤوليات عن النواتج الموضوعية والخدمات الإحصائية للشعب الفنية. وفضلاً عن ذلك فإن بعض الشعب الفنية تضم خدمات إحصائية إضافية يبدو أنها تعمل مستقلة عن كيان إدارة البيانات. وتبعاً لذلك يرى الفريق ضرورة ترشيد هذا المجال بنقل الخدمات والنواتج الإحصائية إلى الشعب الفنية إلى أبعد حد ممكن.

٢٥ - وتتضح سلطة نفوذ شعبة دعم وإدارة البرامج على نحو كامل عندما يتعلق الأمر بإدارة شؤون الموظفين والميزانية والخدمات العامة، بما في ذلك وحدة العمليات للموارد الخارجة عن الميزانية. وفي سلسلة من المقابلات التي أجراها خبير استشاري في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٤ بناءً على طلب من إدارة الأونكتاد وصف الموظفون الذين جرت مقابلتهم أسلوب إدارة هذه الدوائر بأنه ينحو إلى تركيز السلطة بدلاً من إيجاد الحلول ويتسم باللامبالاة وعدم التعاون والرقابة الشديدة على المعلومات، إلى جانب عدم المرونة في تفسير اللوائح وبناء عملية اتخاذ القرار على أساس اتصالات غير رسمية غير واضحة واللجوء إلى الحلول المخصصة. ولم يجد الفريق أية إشارة إلى إجراء اتخذه الإدارة لمعالجة القضايا الكثيرة التي أثارها الخبير الاستشاري. وفي الواقع توحى النتائج التي خلص إليها الفريق بأن الأسلوب الذي وصف سابقاً هو الواقع السائد والمقترن بعدم الفعالية الواضح.

٢٦ - وفيما يتعلق بالموارد تضم دائرة الشؤون الإدارية، التي تتألف من شؤون الموظفين والميزانية والعمليات، ٨ وظائف من الفئة الفنية، إحداها وظيفة من الرتبة م - ٢ و ٢٨ وظيفة من فئة الخدمات العامة. وبالمقارنة بالمسؤولية التي تباشرها هذه الدوائر والعدد الإجمالي لموظفي الأونكتاد وحجم الموارد العادية والخارجة عن الميزانية، تبدو دائرة الشؤون الإدارية للأونكتاد متضخمة في الوظائف العالية ومكتظة بالموظفين. وفي أثناء المقابلات، أعربت الشعب الفنية عن شكاوى بشأن جودة الخدمات الإدارية وتوقيتها المناسب. وكان انعدام الرقابة والشفافية واضحاً بصفة خاصة في الاستخدام المتحرر نسبياً للوظائف العامة ونقل الموظفين وملء الوظائف وانعدام استمارات إجراء التعيين للوظائف من الرتبة ف - ٥ والوصف الوظيفي المستكمل لعدد كبير من الموظفين الحاليين. كما لوحظ أن الإدارة تمارس رد الفعل أكثر من المبادرة بالفعل، ونادراً ما تستفيد من الممارسات الإدارية الأساسية، مثل الخدمات الإدارية الرئيسية التي توفر مؤشرات واضحة بشأن موعد اتخاذ الإجراءات الإدارية، وتفتقر إلى التعليمات الخطية والكتيبات بشأن الإجراءات الإدارية الداخلية. ولاحظ معظم الموظفين ومدبرو البرامج الذين جرت مقابلتهم، انعدام المساهمة عن الخدمات الإدارية. وتبعاً لذلك يرى الفريق ضرورة تبسيط عملية إدارة الأونكتاد. وفضلاً

عن ذلك، ومن أجل تعزيز فعالية هذه الخدمات ومساءلة الموظفين الذين يقدمونها، ينبغي أن يدرس الأونكتاد إنشاء نظام للخدمات الإدارية يستند إلى أفضل الممارسات بحيث يحدد أهدافاً زمنية وأهدافاً نوعية لتقديم الخدمات الإدارية. وسيساعد رصد الأداء الفعلي في ظل هذا النظام في تسهيل تحديد المشاكل وتحديد الإجراءات الإصلاحية اللازمة.

٣٧ - ولاحظ الفريق في هذا الصدد أن الترتيبات الإدارية لمؤسسات الأمم المتحدة في جنيف هي الآن قيد التنقيح. وابتداءً من ١ أيار/مايو ١٩٩٥ فوضت السلطة من مكتب إدارة الموارد البشرية إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف في مجال شؤون الموظفين. ويُقترح تفويض مزيد من التفويضات إلى جنيف بشأن الميزانية والأموال المالية. ولا تزال هذه الترتيبات تنتظر التنفيذ ويُتوقع أن تفضي إلى التبسيط مع اتخاذ مزيد من القرارات الإدارية محلياً. ويرى الفريق أن تنفيذ الترتيب الجديد سيتيح الفرصة لإعادة دراسة العلاقة الشاملة بين الأونكتاد ومكتب الأمم المتحدة في جنيف لتحسين إدارة أنشطة الأونكتاد. فعلى سبيل المثال، سيكون مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وليس الأونكتاد، هو المسؤول عن تعيين الموظفين في وظائف المجموعة ٢٠٠ التي لا تخص الأونكتاد. وقد اندهش الفريق عندما علم أن عقود المجموعة ٢٠٠ المتعلقة بحقوق الإنسان قد أصدرتها إدارة الأونكتاد.

سابعاً - مراقبة البرامج

٢٨ - تبين الآلية الحالية لمراقبة البرامج على مستويات وضع البرامج وتنفيذها وتنسيقها وتقييمها وجود علامات على الضعف والتشتت. ومن ثم، فإن هناك ثلاثة مراكز مختلفة للمسؤولية عن مراقبة البرامج داخل الأونكتاد، وهي وحدة تنسيق البرامج وتقييمها، ووحدة سياسات وتنسيق التعاون التقني، ودارة تنسيق السياسات والعلاقات الخارجية. وترتبط الودعتان الأوليان بشعبة خدمات دعم وإدارة البرامج. وتخضع الوحدة الثالثة لمكتب الأمين العام للأونكتاد وتتبعه مباشرة. ويرد فيما يلي أدناه وصف موجز لمهام هذه الوحدات.

(أ) تعد وحدة تنسيق البرامج وتقييمها مسؤولة عن وضع وتنفيذ نظام التقييم الداخلي. وتتبع هذه الوحدة، في الاضطلاع بمهمتها، الأمين العام للأونكتاد مباشرة. كما تعد الوحدة مسؤولة عن إعداد الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية، بما في ذلك وضع وتنفيذ نظام لتنفيذ الرصد. وتتبع الوحدة، فيما يتعلق بجميع هذه المسائل البرنامجية، مدير شعبة خدمات دعم وإدارة البرامج؛

(ب) ويعهد إلى وحدة سياسات وتنسيق التعاون التقني بوضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بالتعاون التقني على صعيد الأونكتاد، بما في ذلك صلتها بالبحوث وتحليل السياسات، وكفالة تنسيق أنشطة التعاون التقني وترتيبات التمويل، وتشجيع اتباع نهج متكامل لتناول التعاون التقني، وتعبئة الموارد لوضع البرامج ورصد تنفيذ المشاريع؛

(ج) وتشمل مهام دائرة تنسيق السياسات والعلاقات الخارجية تنسيق جميع الوثائق التي يجري إعدادها لتقدمها إلى الهيئات الحكومية الدولية وإجازتها من الناحية الفنية، ووضع وتنفيذ برنامج للنشر، والاتصالات الفنية والحوار مع الكيانات الخارجية.

٣٩ - ويشير استعراض الأنشطة التي تضطلع بها وحدة تنسيق البرامج وتقييمها إلى أن الوحدة لم تكن، ولا هي الآن، قادرة على الاضطلاع بالمسؤوليات التي عهد بها إليها. ونادرا ما تعتبر أعمال الوحدة المتعلقة بالبرامج الفرعية المقرر تقييمها ذاتيا على مدى السنوات الثلاث الأخيرة قابلة للإثبات. وفيما يتعلق بمسؤولياتها في التنسيق البرنامجي داخل الأونكتاد فهي غير موجودة. وفي هذا الصدد، لاحظ الفريق أن اشتراك الوحدة في عملية الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ هامة في أحسن الأحوال. فقد عهد بعملية التنسيق إلى رئيس دائرة الشؤون الإدارية. ولم يتمكن الفريق من الحصول على أي توضيح يتعلق بالآلية التي يجري من خلالها تنسيق المحتوى البرنامجي للميزانية البرنامجية المقترحة. ويتصل المجال الوحيد الذي كان فيه اشتراك الوحدة ملموسا برصد تنفيذ البرامج. وعلى الرغم من أن الجهود المبذولة من أجل تحسين محتوى العملية وموثوقيتها تستحق الثناء، فإنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به قبل أن تصبح أداة إدارية مفيدة.

٤٠ - وفيما يتعلق بدائرة تنسيق السياسات والعلاقات الخارجية، فقد وجد الفريق صعوبة في فهم المنطق الذي يبرر تجميع الأنشطة ذات الطابع البرنامجي مع الأنشطة الأخرى التي تتناول معلومات الصحافة والاتصال بالصحفيين في دائرة وحيدة. ويرى الفريق أن التنسيق والعلاقات الخارجية فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالبرامج تقع تحت مسؤولية واختصاصات وحدة تنسيق البرامج وتقييمها. وفيما يتعلق بالتنسيق مع الدول الأعضاء والهيئات التشريعية، يعتبر مكتب أمين المجلس الكيان المناسب لتولي هذه المسؤولية. كما لاحظ الفريق وجود وحدة صغيرة داخل الدائرة يرأسها موظف من الرتبة ف - ٤ عهد إليها بمسؤولية إجازة جميع الوثائق الصادرة عن الأمانة من ناحية السياسة العامة ومن الناحية الفنية، ويرى الفريق أن هذه المسؤولية تقع على مديري الشعب، الذين يعدون من كبار المسؤولين من الرتبة مد - ٢. وقد كشف استعراض نموذج للوثائق عن أن مساهمة الوحدة في جودة الوثائق من خلال عملية الإجازة بعيدة عن كونها فعالة من حيث التكاليف وتتسم بالطابع الافتراضي إلى حد بعيد. ويود الفريق أن يشير إلى أن معظم مديري البرامج الذين أجريت مقابلات معهم أعربوا عن شكوك جديدة إزاء فائدة عملية الإجازة بوضعها الحالي.

٤١ - وقام الفريق بدراسة العمل الذي تقوم به وحدة سياسات وتنسيق التعاون التقني في ضوء الرسائل الصادرة في مختلف المراحل الزمنية التي تحدد واجبات الوحدة. ولم يجد الفريق أي وثيقة تشير إلى أن الوحدة مشتركة اشتراكا نشيطا في البحث على اتباع نهج متكامل لتناول مجمل أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد أو في رصد تنفيذ هذه الأنشطة. ومن جهة أخرى، فقد كان دور الوحدة في تعبئة الموارد متواضعا إلى حد بعيد بالمقارنة بالكمية الهائلة من التبرعات التي جمعت من خلال مبادرة مديري المشاريع كلا على انفراد. ويبدو أن الوحدة تمثل كيانا تنفيذيا غير عادي يعسر تحديده. وبالرغم من أن

أساس مهامها الفعلية - الذي يعتبر الأساس فرعا تشغيليا من التوجيه التنفيذي - يتصل بالفعل بالتعاون التقني، فإنها مسؤولة عن برنامج موضوعي هو البرنامج التدريبي الشامل للقطاعات "التدريب المهني". الذي يتمتع بثالث أكبر نصيب في مجمل النفقات التشغيلية؛ ويتولى بالاشتراك مع دائرة الشؤون الإدارية مهمة المراقبة التي تتعلق بـ "العمليات" (مشروع تمويل الدعم الإداري). ولم يجد الفريق مفرا من الاستنتاج أن تأثير الوحدة في تشكيل وتنسيق سياسات التعاون التقني أو في مراقبة التنفيذ كان جزئيا. ويعتقد الفريق أن مهمة المراقبة في مجال التعاون التقني تعتبر هامة للغاية في حالة الأونكتاد حيث تقع مسؤولية وضع وإدارة مشاريع التعاون التقني، بما في ذلك إعداد خطط عمل المشاريع وتوفير الدعم الفني، على عاتق شعب الأمانة ذات الصلة. ومن ثم فإن هناك حاجة إلى تعزيز مهمة توجيه السياسات العامة والحث على تحسين إدراج أنشطة التعاون التقني في مجمل برنامج العمل.

ثامنا - النتائج والتوصيات

ألف - المسائل الجوهرية

٤٢ - ليس بإمكان أمانة الأونكتاد أن تستعيد دورها كرائد للتنمية وهيئة فكر ومشورة للبلدان النامية إلا إذا كانت قادرة على النظر إلى المستقبل لا إلى الماضي. وهذا الدور، الذي ينبغي التعبير عنه بإجراء تغييرات برنامجية وتنظيمية، بحاجة إلى أن تتبناه الإدارة العليا بصورة كاملة على جميع المستويات. وينبغي أن تكون الأمانة على استعداد لتقديم هذه التغييرات إلى الدورة التاسعة للأونكتاد، في شكل استراتيجية شاملة للسنوات القادمة، ومجموعة مختارة من مجالات التركيز التي تتمتع بالأولوية.

٤٣ - وينبغي إيلاء برنامج العمل نظرة جديدة بغية تحويل التركيز من الأنشطة التي لم تعد تجتذب اهتماما كبيرا من البلدان الأعضاء إلى الأنشطة التي لا تزال تستحوذ على درجة عالية من الاهتمام. ولهذا الغرض، تحتاج مواصلة الأنشطة السابقة إلى دراسة جديدة في ضوء الولايات الجديدة. وينبغي ألا يؤدي الشروع في أنشطة جديدة إلى الازدواجية مع أعمال المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وبدلا من ذلك ينبغي أن تركز الأمانة، ضمن الولاية الجديدة والعامة للأونكتاد، على المجالات التي لا ينازع فيها في اختصاصها وميزتها التنفيذية، وهي البحث وتحديد السياسات العامة للقضايا الناشئة لإدراج بُعد يتعلق بالتنمية في مرحلة مبكرة من المناقشات الدولية لهذه المسائل.

٤٤ - وينبغي استخدام عملية البرمجة والميزنة بصورة أكثر فعالية مما كان عليه الأمر حتى الآن. وتقتضي القيود المالية انتقاء المواضيع التي يتعين تغطيتها بصورة دقيقة، وزيادة إدماج برنامج العمل في عدد أقل من أنشطة الدعم المشترك. كما تقتضي هذه القيود القيام، في مرحلة وضع البرامج، بمعالجة مسائل الازدواجية والتكامل مع المنظمات الأخرى. وبالرغم من أن الولايات المماثلة قد أدت في بعض الأحيان إلى بعض الازدواجية في العمل. فإن هذا ينبغي ألا يحول دون الأونكتاد والقيام بتقصي إمكانية إجراء تقسيم

للعمل أكثر فعالية فيما بين مختلف المنظمات. ويمكن أن تتمثل أول خطوة في هذا الاتجاه في التنسيق المنتظم والاضطلاع المشترك بالأنشطة مع إحدى المنظمات التي تحتل مركز المقدمة.

٤٥ - وهناك مسألة تتصل بالموضوع تتمثل في أنشطة التعاون التقني. وتشير الاستنتاجات الواردة في الفرع 'رابعاً' من التقرير إلى أنه ينبغي للأونكتاد أن يسعى إلى إدماج أنشطته البرنامجية العادية مع الأنشطة الممولة من المصادر الخارجية عن الميزانية في سياق سياسة واضحة للتعاون التقني. كما تشير الاستنتاجات إلى أن معظم الموارد الخارجية عن الميزانية تستخدم لتمويل عدد قليل من المشاريع التنفيذية الناجحة. ولذلك يوصى بإيلاء مزيد من التوكيد لتعبئة الموارد لأغراض الخدمات الاستشارية في مجالات تعديلات السياسات العامة وتطوير المؤسسات. كما ينبغي أن تقوم الأمانة باتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة المشكلة المحددة في الفقرات ٢٢ و ٢٤ و ٢٥ المتصلة باستخدام الموارد العامة وبالدعم الإداري لأنشطة التعاون التقني.

باء - المسائل المتصلة بالإدارة والتنظيم

٤٦ - تشير النتائج إلى أن أمانة الأونكتاد تعمل في بيئة لا تسهل تحقيق الكفاءة والفعالية. فالأمانة تضم عدداً من الموظفين أكبر من حاجتها كما أنها مكتظة بالوظائف العالية. ويبدو الهيكل التنظيمي اصطناعياً وغير متمشٍ بدرجة كافية مع المضمون البرنامجي للبرامج. والمسؤوليات الوظيفية للشعبة ومكوناتها ليست واضحة تماماً. كما أن الروابط التنظيمية تؤدي إلى تعقد نظام المساءلة. ويزيد من الحالة الفعالية المحدودة للإشراف على البرامج وحالات عدم الكفاءة على مستوى الإدارة. وهذه النقطة الأخيرة ذات أهمية كبيرة بسبب ما لها من أثر على الانضباط على حالة تدهور المعنويات السائد فيما بين الموظفين.

٤٧ - وفي ضوء ما ذكر أعلاه، يوصى بأن تتخذ إدارة الأونكتاد الإجراءات التالية:

(أ) يحتاج الهيكل التنظيمي إلى إعادة تنسيقه في عدد أقل من الشعب. وينبغي لإعادة التنسيق هذه أن تستفيد استفادة كاملة من نواحي التكامل القائمة وأن تستهدف تعزيز قدرة الأمانة على معالجة المسائل المواضيعية. ويمكن أن تشمل إعادة التنسيق ما يلي: '١' الجمع بين شعبة السلع الأساسية وشعبة التجارة الدولية؛ '٢' تصنيف الأعمال المتصلة بالعلم والتكنولوجيا تحت شعبة شؤون الشركات عبر الوطنية والاستثمار؛ '٣' توزيع الأنشطة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية على مختلف الشعب؛ '٤' تقليل حجم شعبة خدمات دعم وإدارة البرامج بقصر مسؤولياتها على الخدمات الإدارية والدعم، ونقل مكوناتها الأخرى إلى المجالات الأخرى المناسبة لها تحت التوجيه التنفيذي والإدارة وأمانة المجلس؛ '٥' حل دائرة تنسيق السياسات والعلاقات الخارجية وإعادة وزع مهامها ومواردها على المكتب الأمامي للأمين العام، وهو وحدة تنسيق البرامج وتقييمها، وأمانة المجلس، والشعب الفنية؛

(ب) ينبغي للأونكتاد أن يستكشف إمكانية تقديم الخدمات للجان الفرعية المنشأة حديثاً لهيئات الإدارة التابعة له ضمن هيكله القائم بدلاً من إنشاء قسم أو وحدة جديدين لخدمة هذه اللجان؛

(ج) ينبغي أن تحدد بشكل واضح صلاحيات الشعب والفروع والأقسام والوحدات والروابط التنظيمية فيما بينها؛

(د) ينبغي للأونكتاد واللجان الإقليمية أن تتوصل إلى اتفاق بشأن استمرار الوحدات المشتركة بهدف ضمان المساهمة المشتركة عن تنفيذ برنامج العمل واستخدام الموارد؛

(هـ) ينبغي أن تناط بالشعب القطاعية مسؤوليات شاملة لجميع القطاعات، على قدر الإمكان، لضمان ترابط السياسات وتنميتها. والمثال الذي تشكله المعالجة التي تتلقاها مسألة التنمية المستدامة يمكن تطبيقه على المواضيع الأخرى الشاملة لجميع الشعب؛

(و) ينبغي أن يحدد هدف يتمثل في إجراء خفض بنسبة ١٠ في المائة لعدد الموظفين من الفئة الفنية العاملين حالياً وذلك لمعالجة زيادة عدد الموظفين والاحتفاظ بالوظائف العالية في الأمانة. وهذا الرقم المستهدف هو رقم معتدل ويمكن بلوغه من خلال إعادة التنسيق المشار إليها أعلاه ومن خلال تقليل حجم المكاتب الأمامية للمديرين التي تضم أعداداً مفرطة من الموظفين. كما يمكن بلوغه من خلال جهد حقيقي لتحديد المهام الزائدة عن الحاجة. ومن رأي الفريق أن هذه التخفيضات لن يكون لها أي أثر على مدى كفاءة وفعالية أعمال الأونكتاد وخدماته؛

(ز) وفي هذا الخصوص، ينبغي أن يولى اهتمام كبير لخفض الوظائف من الرتب مد - ٢ و مد - ١ و ف - ٥. ويعتقد الفريق أنه يمكن للأمانة أن تتخلى عن أربع وظائف من الرتبة مد - ٢ مع استمرارها في أداء عملها بشكل يتسم بالكفاءة؛

(ح) وريثما تنجز عملية إعادة التنسيق، ينبغي عدم ملء الشواغر من الرتب مد - ٢ و مد - ١ و ف - ٥؛

(ط) ينبغي الاضطلاع بتحليل لحجم الأعمال المكلف بها موظفو فئة الخدمات العامة في جميع أقسام الأمانة لكي يتسنى تحديد مدى زيادة عدد الموظفين من هذه الفئة. ومن رأي الفريق أنه يمكن للأمانة الأونكتاد بسهولة أن تخفض عدد موظفيها من فئة الخدمات العامة بنسبة تتراوح بين ١٥ و ٢٠ في المائة. وهذا التخفيض من شأنه أن يؤدي إلى إيجاد نسبة أكثر تناسباً من وظائف فئة الخدمات العامة إلى وظائف الفئة الفنية؛

(ي) ينبغي أن تصدر الإدارة لجميع الموظفين العاملين حالياً نماذج مستكملة فيما يتصل بإجراءات شؤون الموظفين. كما ينبغي لها أن تكفل أن يكون لجميع الموظفين توصيفات للعمل مصنفة بشكل سليم وتقابل مهامهم ومسؤولياتهم؛

(ك) ينبغي أن تخول وحدة تنسيق البرامج وتقييمها السلطات الضرورية، وأن تعزز نوعاً وكماً لتمكينها من الاضطلاع بمهامها. وينبغي أن تتبع الأمين العام للأونكتاد مباشرة؛

(ل) ينبغي أن تتحمل وحدة سياسات وتنسيق التعاون التقني المسؤوليات المذكورة فسي صلاحياتها وأن توفر الترابط والتوجيه للأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها الأونكتاد. ولا ينبغي أن تشترك في التنفيذ المباشر للمشاريع. كما ينبغي أن تتبع الأمين العام للأونكتاد مباشرة؛

(م) ينبغي إعادة تنسيق شعبة خدمات دعم وإدارة البرامج بحيث لا تشمل إلا المهام المتصلة بالدعم الإداري. وينبغي أن يرأس الشعبة موظف من الرتبة مد - ١؛

(ن) ينبغي معالجة مسألة المسؤولية المزدوجة لمدير شعبة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية، (انظر الفقرة ١٠ من التذييل الأول)؛

(س) ينبغي استخدام نظام مستويات مرجعية للخدمات الإدارية - قائم على أفضل الممارسات للتمكين من إنشاء نظام مساءلة فيما يتعلق بهذه الخدمات. وينبغي لهذا النظام أن يشمل أيضاً إجراءً مناسباً للتفذية المرتدة من الشعب الغنية (أي العملاء) لتقييم أداء هذه الخدمات؛

(ع) ينبغي أن يقوم الأونكتاد ومكتب الأمم المتحدة في جنيف باستعراض الترتيبات الإدارية للوصول إلى توزيع منطقي للمسؤولية؛

(ف) وأخيراً، ينبغي أن تقوم إدارة الأونكتاد باتخاذ التدابير اللازمة لتحسين الاتصال الأفقي فيما بين الموظفين على مختلف مستويات المسؤولية. وينبغي أيضاً أن تتخذ الترتيبات اللازمة لتوفير التدريب في ميدان الإدارة والإشراف فضلاً عن الميادين الفنية لتحسين المهارات الفنية للموظفين العاملين حالياً.

الحواشي

(١) انظر "أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الثامنة، التقرير والمرفقات" (TD/364/Rev.1) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.II.D.5).

التذييل الأول

ملاحظات بشأن شعب فنية محددة

ألف - شعبة السلع الأساسية

١ - الأعمال المتصلة بالسلع الأساسية مقسمة بين شعبة السلع الأساسية وفرع خدمات إدارة البيانات الذي ينتج معظم إحصاءات السلع الأساسية. ويقوم فرع خدمات إدارة البيانات بإنتاج إحصاءات السلع الأساسية من قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية التي تجمعها الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، وشعبتا السلع الأساسية والتجارة، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة البلدان المصدرة للنفط، وغيرها من المنظمات الدولية. وهناك أيضا سلاسل متخصصة من قبيل "النشرات الشهرية لأسعار السلع الأساسية"، ومنتشورات إحصاءات المعادن التفصيلية (أي التصدير والتنفستين والحديد) موزعة حسب الأسعار والإنتاج والاستهلاك والتجارة. وعموما، وجد الفريق أن المنشورات الإحصائية مستكملة نسبيا ومقدمة في شكل مفيد للأغراض التحليلية. وتدرج التقارير التي تنتجها الشعبة بصفة عامة في إحدى فئتين، تلك التي توفر معلومات عن الاتجاهات الراهنة في أسواق معينة للسلع الأساسية، مثل التصدير والحديد وما إلى ذلك، أو في سلع أساسية معينة بالنسبة لمناطق معينة؛ وتلك التي تعنى بالمشاكل العامة للدول المصدرة للسلع الأساسية في عملية التنمية. ويشمل بعض أحدث التحليلات آثار استراتيجية التنمية المستدامة بالنسبة للدول المصدرة للسلع الأساسية. وكانت التقارير التي استعرضها الفريق ذات طابع تحليلي وتقنية بدرجة كبيرة وتجلى فيها خبرة الموظفين والخبراء الاستشاريين الذين كتبوها. والتقارير مدروسة جيدا، كما أنها تحتوي على إشارات مرجعية إلى البحوث الأكاديمية المنشورة.

باء - شعبة التجارة الدولية

٢ - هناك تراكم إلى حد ما بين شعبة السلع الأساسية وشعبة التجارة الدولية. فكلتاها معنية بالروابط بين سياسات التجارة والتنمية، والتجارة والبيئة، وتحسين فرص أسواق التصدير بالنسبة للبلدان النامية. ولا يوجد تمييز إلا في السلع التي يجري الاتجار فيها، فعلى سبيل المثال، تضع شعبة التجارة الدولية تقارير عن التجارة في الزراعة، بصفة عامة، بينما تميل شعبة السلع الأساسية إلى وضع تقارير عن سلع أساسية زراعية محددة. وإضافة إلى ذلك، لاحظ الفريق فرقا في ما تضعه كلتا الشعبتين من تأكيد في ورفاتها. فتميل ورفات شعبة السلع الأساسية، كما ذكر أعلاه، إلى كونها تقنية بدرجة كبيرة وتحليلية إلى حد بعيد. بينما الورقات الصادرة عن شعبة التجارة الدولية أقل اتصافا بذلك، ولكنها تشدد بدرجة أكبر على الجوانب المؤسسية والقانونية لنظام التجارة العالمية. وكلاهما مهم، وفي هذا الخصوص تكمل كل من الشعبتين الأخرى. وينبغي إيلاء بعض الاهتمام للكيفية التي يمكن بها تحقيق تكاملهما بشكل أوثق.

جيم - شعبة تطوير الخدمات وكفاءة التجارة

٣ - يبدو أن هذه الشعبة عملية المنحى بدرجة أكبر من الشعب الأخرى في الأونكتاد. وكثير من أعمالها يتعلق بالمساعدة التقنية الموجهة لمساعدة البلدان النامية في المشاكل العملية المرتبطة بنقل البضائع. وتجمع الشعبة بين النقل المتعدد الوسائط وتسهيل التجارة. والفكرة هي الجمع بين تسهيل التجارة والنقل وما يتصل بهما من خدمات، وتحسين استعمال الهيكل الأساسي والإجراءات، وإدخال مفهوم السوقيات لنقل البضائع بشكل أسرع وأقل تكلفة. والنهج هو مساعدة البلدان النامية بالأساليب المتمثلة في السوقيات الإجمالية، والمسارات الفعالة، والتنظيم التي يمكن الاعتماد عليها، والوثائق السليمة المنتجة وفقا للمعايير الدولية، وإمكانيات المرور وذلك لضمان النقل والتوزيع على نحو فعال. وتستخدم برامج التشغيل الحاسوبية في نظم تسهيل التجارة وتدمج في عملية تحديث الهيكل الأساسي للنقل. وتوفر المساعدة التقنية لجميع مراحل تطوير النقل المتعدد الوسائط. فعلى سبيل المثال يقوم برنامج تنمية التدريب في مجال النقل البحري بتدريب المديرين في المراكز التدريبية للإدارة البحرية ليقوموا بتقديم الدورات التدريبية. وثمة وحدة عملية أخرى من برامج التشغيل الحاسوبية استحدثتها الشعبة هي "ماست"، وهي عبارة عن قاعدة بيانات تفاعلية للتجارة في الخدمات. وتحتوي على معلومات عن التدابير، بما في ذلك القوانين واللوائح موزعة وفقا للبلد والقطاع. وبالرغم من أن هناك كثيرا من التأكيد على الشحن البحري، فالشعبة تعنى أيضا بقطاع الخدمات بوجه عام. وقد قدمت أمثلة لدراسات حالة قطرية عن قطاع الخدمات بالنسبة لكينيا وبنن وبوروندي. وبالرغم من أن هذه الدراسات كانت دراسات جيدة جدا، فإن الفريق يسأل أليس هذا النوع من التحليل هو الذي يمكن أن تقوم به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشكل أصح. وقد خص التأمين بالذكر بوصفه قطاع خدمات حاسما بالنسبة للتنمية. وقد وجد الفريق التقرير المعنون "التأمين في البلدان النامية: تقييم واستعراض للتطورات (١٩٨٩-١٩٩٣)" شاملا في استعراضه لصناعة التأمين وفقا للبلد. ويشمل التقرير المشاكل والتطورات المؤثرة في جميع أنواع التأمين. وثمة ورقة ممتازة أخرى عالجت تحرير خدمات الشحن البحري هي "التحرير التدريجي لخدمات الشحن البحري وتطويرها في البلدان النامية".

دال - شعبة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والبرامج الخاصة

٤ - يبدو أن الأعمال في هذه الشعبة، باستثناء فرع تخفيف الفقر، تتراكب مع الشعب الأخرى التابعة للأونكتاد. وربما يكون من الممكن أن تقوم شعبة التجارة الدولية بإعداد الورقات المتصلة بالتجارة فيما بين بلدان الجنوب بنفس الدرجة من السهولة. وبالمثل، فإن المسائل المتصلة بالنقد والمالية والاستثمار يمكن أن تتناولها شعبة الترابط العالمي. وتواصل الوحدة الاقتصادية الخاصة بالشعب الفلسطيني سيرها بإمكانياتها الذاتية، بيد أن أعمالها ربما يكون من الممكن نقلها إلى أقسام أخرى في الأونكتاد. وقد وجد الفريق أن أعمال تخفيف الفقر ذات نوعية جيدة، ولكن يمكن الاضطلاع بها في نطاق شعبة الترابط العالمي.

هـ - شعبة الترايط العالمى

٥ - تعتبر هذه الشعبة واحدة من هئتين أساسيين تتناولان تحليل السياسات العامة في الأونكتاد (أما الهيئة الأخرى فهي شعبة شؤون الشركات عبر الوطنية والاستثمار) ويوزع تقريرها الأساسي وهو "تقرير عن التجارة والتنمية"، على نطاق واسع في البلدان النامية حيث له تأثير كبير على النظر في مسائل التنمية. وأدخل التقرير عام ١٩٨١ على سبيل "التجربة"، ولكن ما زال هو التقرير الأساسي للأونكتاد. وكان التقرير السالف، وهو "استعراض التجارة والتنمية الدولية" حوالي نصف حجم تقرير التجارة والتنمية، تقريراً كافياً لأغراض مجلس التجارة والتنمية. ويمكن أن يعد تقرير التجارة والتنمية، من حيث الجودة والمهنية، في مصاف أفضل التقارير السنوية المشابهة التي تعدها منظمات الأمم المتحدة الأخرى، رغم أنه حافظ على وجهة نظر مستقلة كانت تختلف أحياناً عن التقارير الأخرى. ومن التقارير الأخرى التي تعد سنوياً التقارير الاستقصائية الصادرة عن اللجان الإقليمية، وتقرير عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم تصدره إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، وتقرير عن التنمية العالمية يصدره البنك الدولي، وتقرير عن التنمية الإنسانية يصدره صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، وتقرير عن الاستثمار العالمي تصدره شعبة شؤون الشركات عبر الوطنية والاستثمار. ورغم أن لكل من هذه التقارير مجال تركيز مختلف، فإنها تغطي بعض المسائل الخاصة بالسياسات العامة. وفيما يتعلق بتقرير التجارة والتنمية فإن المسألة هي هل يستحق إسهامه في المناقشات المتعلقة بالسياسات العامة الموارد الإضافية اللازمة لإنتاج تقرير بهذا الحجم. في حين أن تقريراً من ٢٤ صفحة يكفي لأغراض مجلس التجارة والتنمية.

٦ - وقد لاحظ الفريق وجود "فرع تحويل" ضمن هذه الشعبة من المفترض أن يتولى أمور تحويل النفقات العسكرية لتستخدم في أغراض مدنية. ولم يتمكن الفريق من العثور على أي إنتاج لهذا الفرع تتجسد فيه طبيعة عمله. ولهذا السبب لم يكن في الإمكان التأكد من أهمية هذا النشاط.

واو - شعبة شؤون الشركات عبر الوطنية والاستثمار

٧ - تعتبر هذه الشعبة، كما ذكر أعلاه، واحدة من الهيئتين الرئيسيتين للبحوث في الأونكتاد. وأهم منفذ لهذا العمل هو "تقرير الاستثمار العالمي" الذي تلقى الإطراء باستمرار في وسائل الإعلام الدولية خلال عدة السنوات الأخيرة. وفي عام ١٩٩٤ بلغ عدد المرات التي نوهت فيها وسائل الإعلام بالتقرير في ٣٧ بلداً ٢٥٢ مرة. وخلال ذلك العام أنتجت الشعبة نحو ٢٥ ورقة في البحوث وتحليل السياسات العامة تتناول موضوع الاستثمار المباشر الأجنبي وحده. كما أن الشعبة ترعى يومية أكاديمية عنونها "الشركات عبر الوطنية" وهذه تنشر بحوثاً من الجامعات ومؤسسات البحوث وغيرها. وهذه المقالات ذات مستوى رفيع يرجع إليها الخبراء في الميدان. ويجري أيضاً نشر الأعمال البحثية في رسالة إخبارية عنونها "الشركات عبر الوطنية". وعلاوة على ذلك، تحتفظ الشعبة ببنوك معلومات مكثفة عن الشركات وبشعبة معلومات متاحة للباحثين على النطاق العالمي. ومن ثم فهي تعمل بصورة كمكتب إحصائي لأغراض المعلومات التجارية العالمية.

٨ - إن الصعوبة التي وجدها الفريق في الأنشطة البحثية لشعبة شؤون الشركات عبر الوطنية والاستثمار تكمن في أن الدراسات القطاعية يمكن أن تكون قريبة جدا من ولايات شعب أخرى. فعلى سبيل المثال، ثمة خيط رفيع يفصل بين بحوث وتحليل السياسات على مستوى الشركة في قطاع الخدمات من جهة، والتحليل الأعم لتحرير قطاع الخدمات الداخل ضمن ولاية شعبة تطوير الخدمات وكفاءة التجارة. وبالمثل، وكما ورد أعلاه، فإن مسألة الاستثمار المباشر الأجنبي يجري بحثها في شعبة شؤون الشركات عبر الوطنية والاستثمار وشعبة الترابط العالمي.

زاي - شعبة العلم والتكنولوجيا

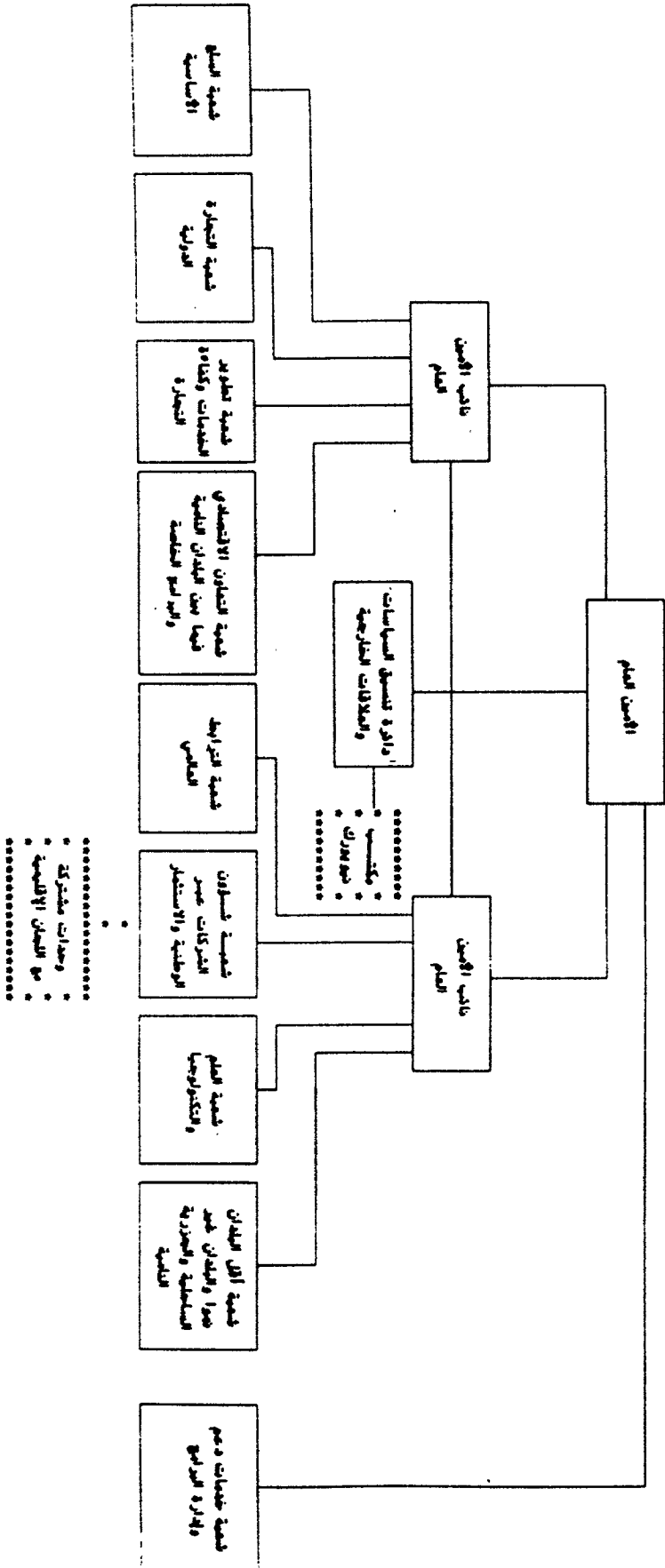
٩ - هذه الشعبة الوحيدة في الأونكتاد التي لم يجد فيها الفريق أي دليل على وجود تحليل مستقل للسياسات أو بحوث. وكان المرء يتوقع من الأونكتاد المشاركة في المناقشة المهمة لدور القدرة الذاتية من أجل تطوير تكنولوجيا معنية بالنمو وهي في بال كل من يحاول شرح عملية التنمية. وكان المرء يتوقع على الأقل أن يرى إنجاز بعض العمل التجريبي في هذا المجال من أجل اختبار الفرضية أو إجراء بعض البحوث الخاصة بالتكنولوجيا المناسبة لبلدان هي في مراحل مختلفة من التنمية، وذلك هام بالنسبة للاستفادة من الاستثمار.

حاء - شعبة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية

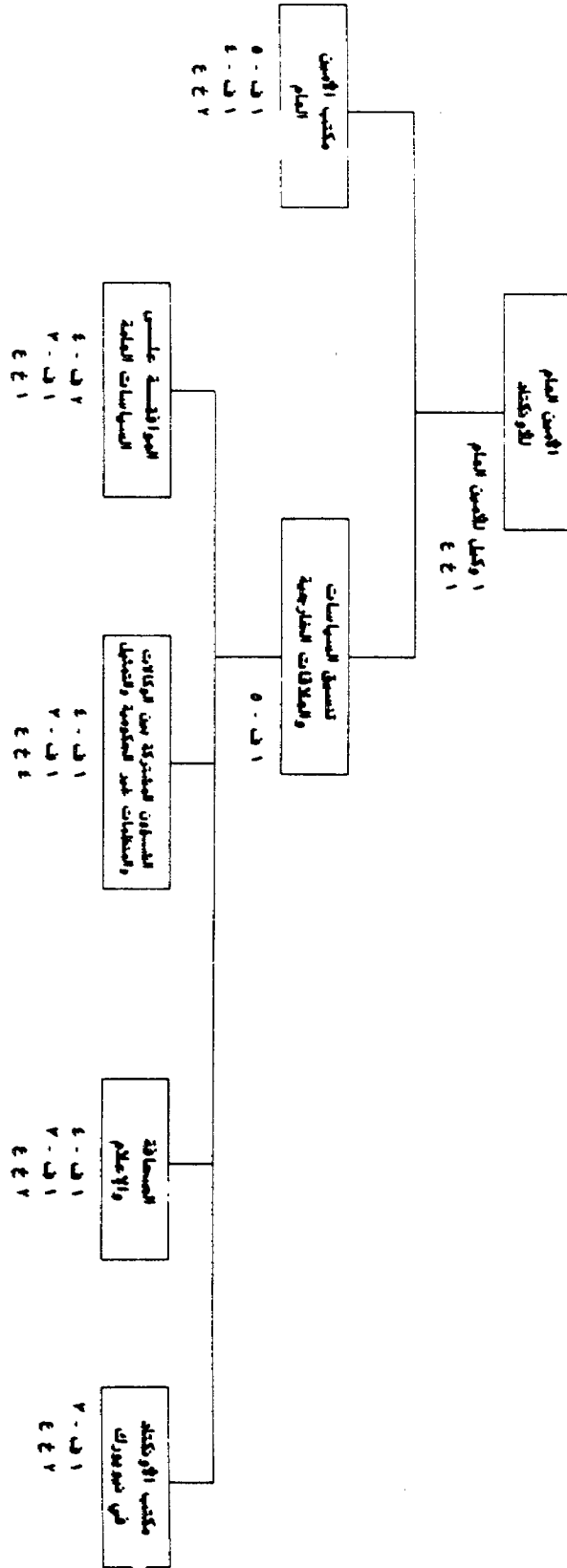
١٠ - يعد في هذه الشعبة واحد من التقارير الرئيسية الثلاثة للأونكتاد، وهو "تقرير عن أقل البلدان نموا". وقد وجد الفريق أن التقرير كان وافيا من حيث أنه غطى أكثر المسائل إلحاحا لأقل البلدان نموا، وكان مدعوما بمرفق احصائي مستكمل إلى حد معقول. وتنطبق التعليقات الواردة فيما يتعلق بالشعب الأخرى، في بعض الجوانب، أي أن التحليل القطاعي الذي يجري بالنسبة للبلدان النامية يمكن أن يتم في الشعب المتخصصة بتلك القطاعات. وعلاوة على ذلك أبلغ الفريق أن مدير الشعبة يتولى مسؤوليات أخرى خارج الأونكتاد ويكرس لها ٧٥ في المائة من وقته. ولذلك يعتقد الفريق أنه قد يكون هناك ترتيب تنظيمي أمثل يمكن من خلاله تحليل مشاكل أقل البلدان نموا دون تجميعها بالضرورة في شعبة واحدة مستقلة.

التقرير الثاني

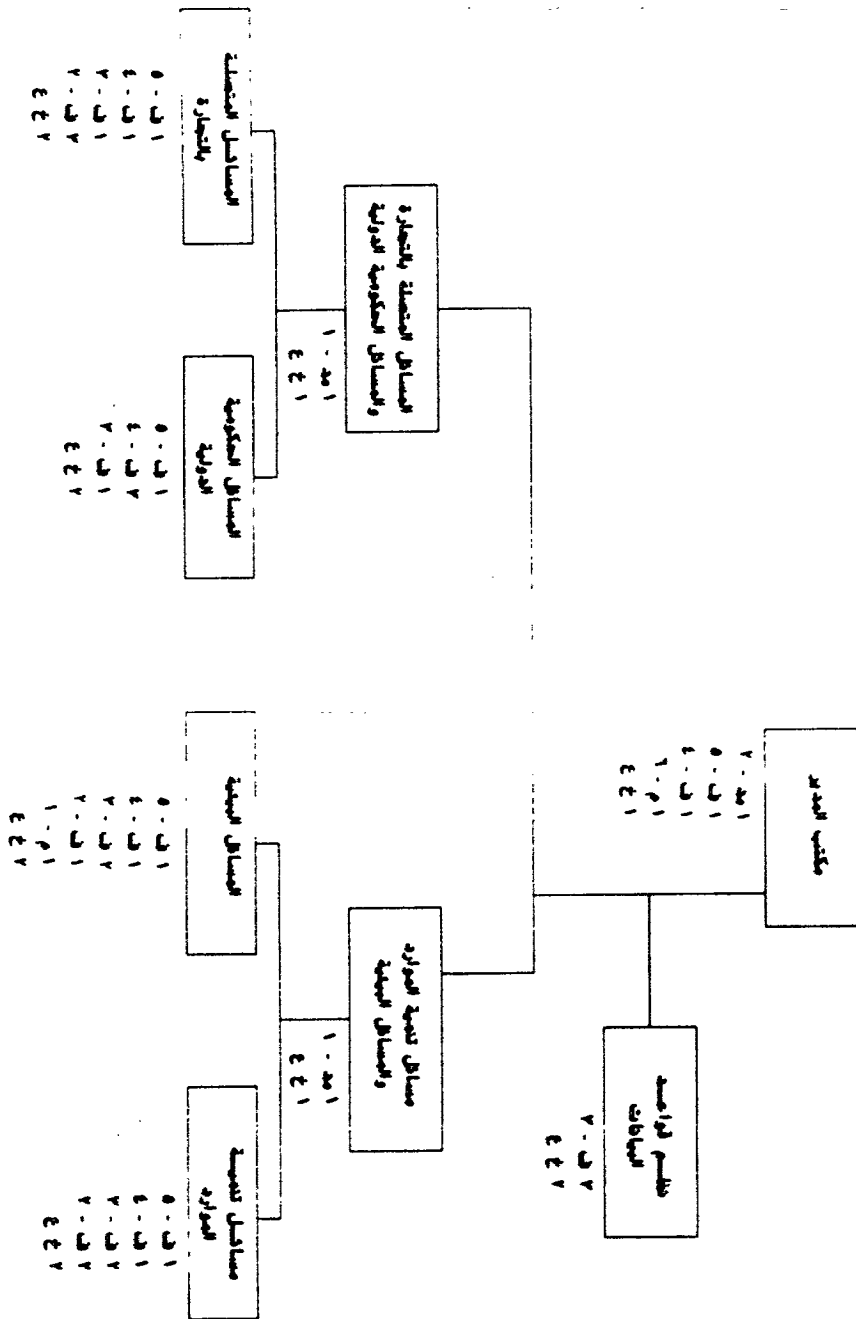
الهيكل التنظيمي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
 في آذار/مارس ١٩٩٥

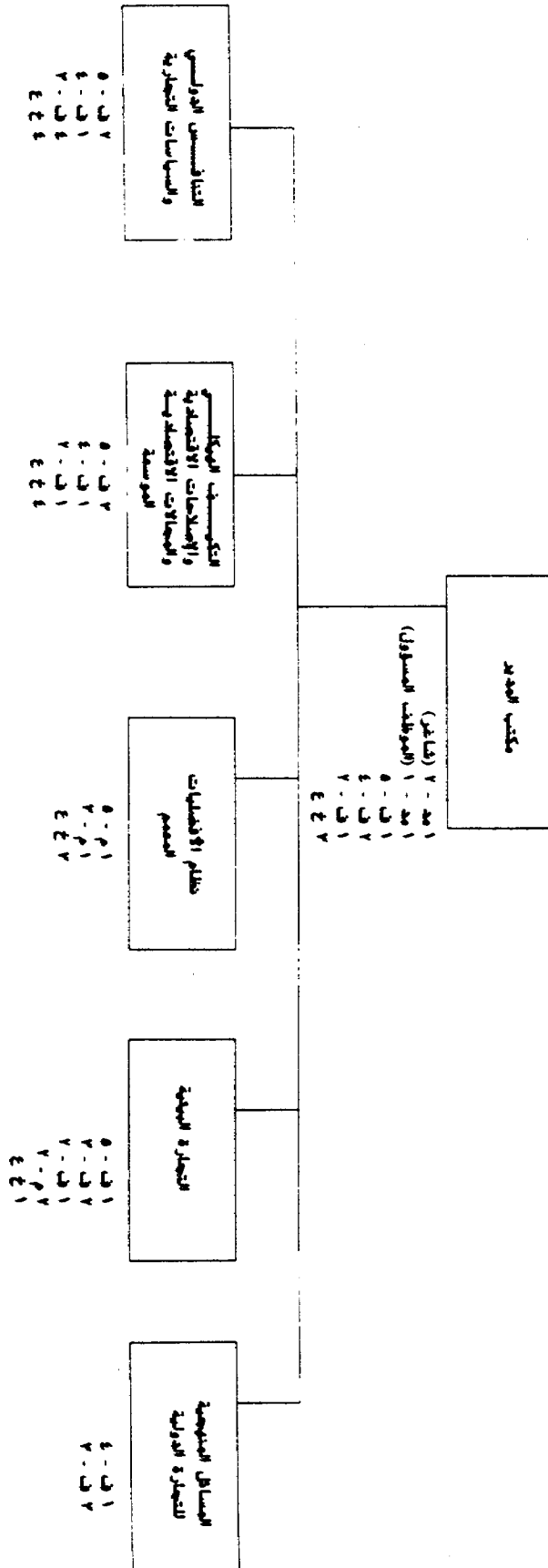


البرامج التنفيذية والتعليمية الإدارية



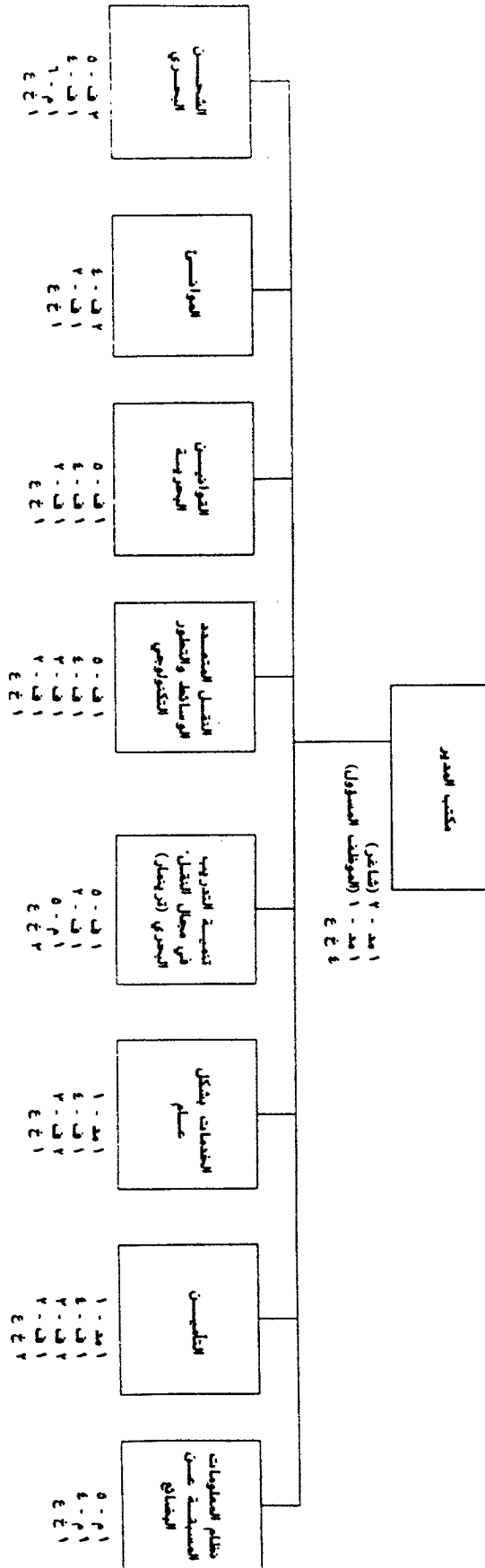
قائمة السلع الأساسية





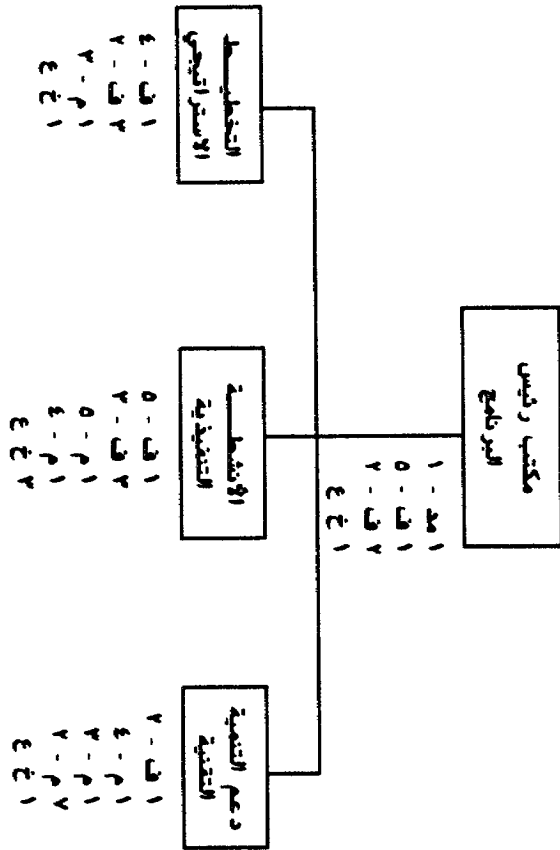
بنك التجاره الوطني

شعبة تطوير الخدمات وكفاءة التجارة*

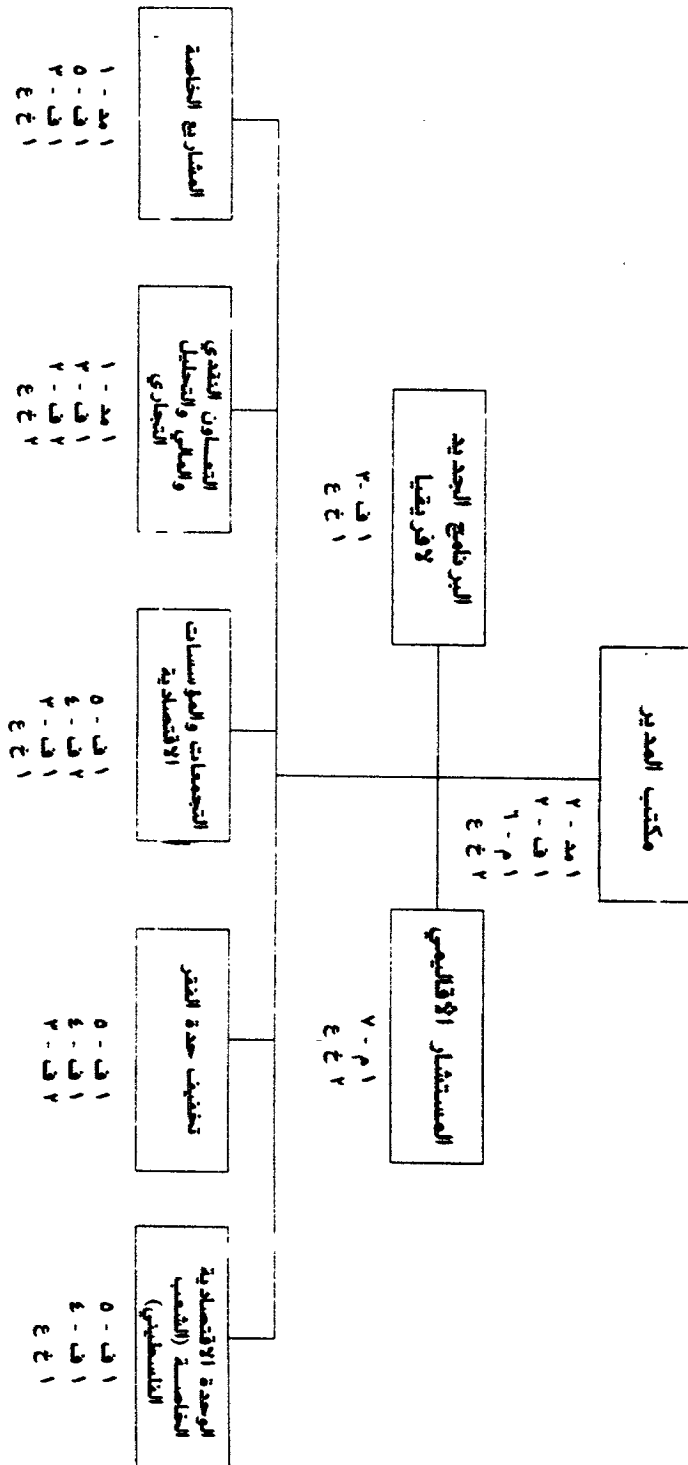


* خلال الإعداد والمتابعة للنقطة الدولية حول كفاءة التجارة. أرسل البرنامج الخاص لكفاءة التجارة تقريره مباشرة إلى الأمين العام للأونكتاد.

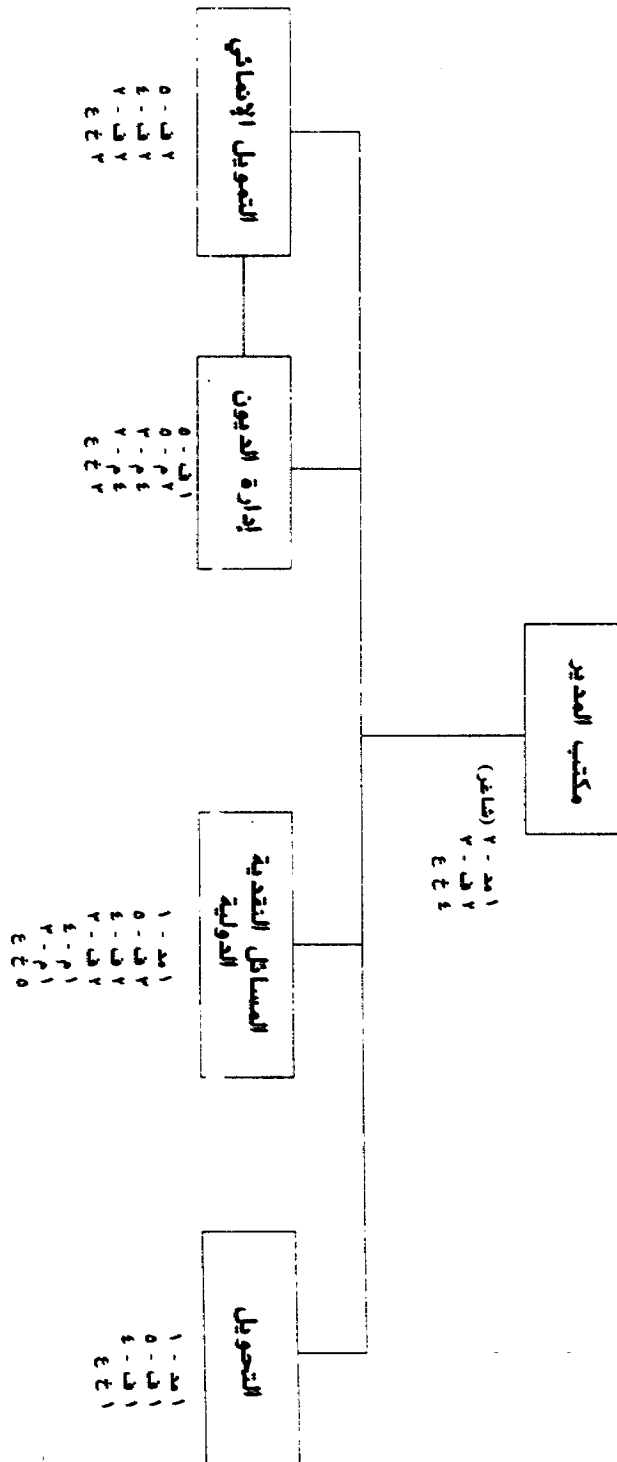
البرطاج الخامس لكافة التجارة



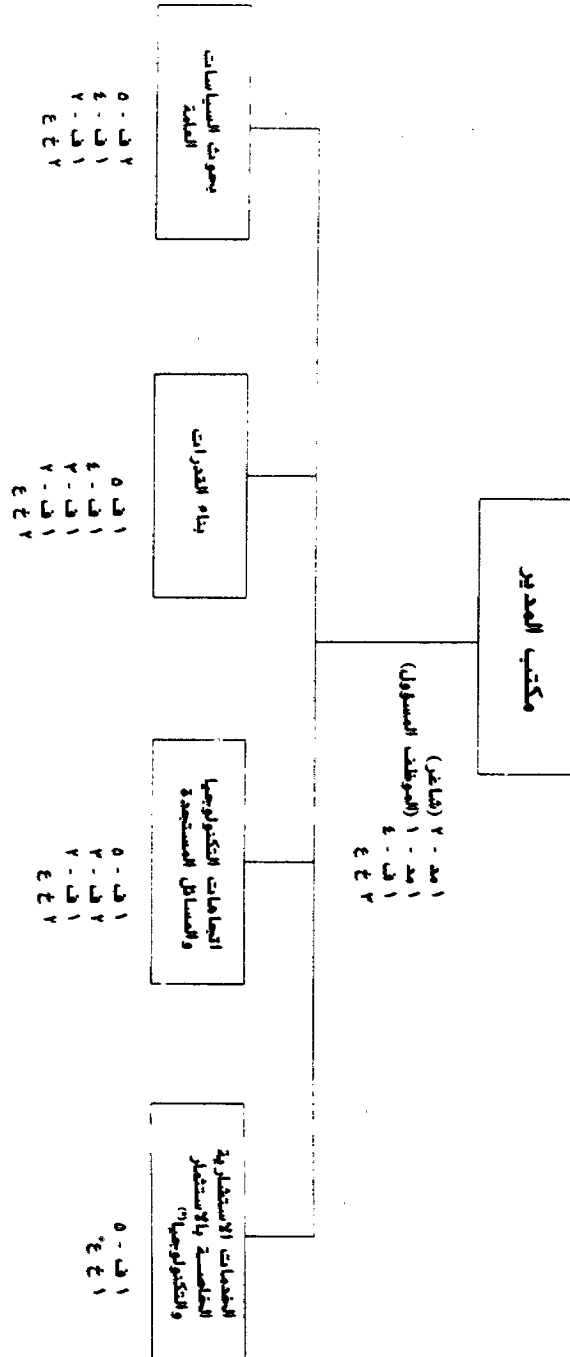
شعبة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان
التامية والبرامج الخاصة



شعبة الترابط العالمي

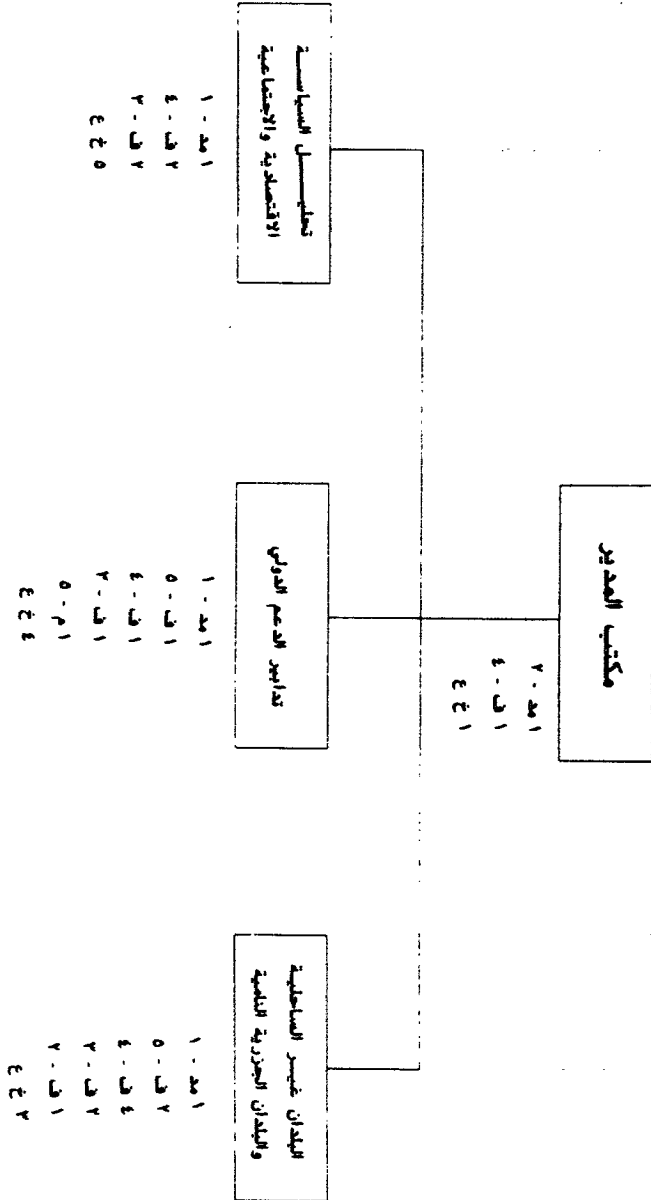


شعبة العلم والتكنولوجيا

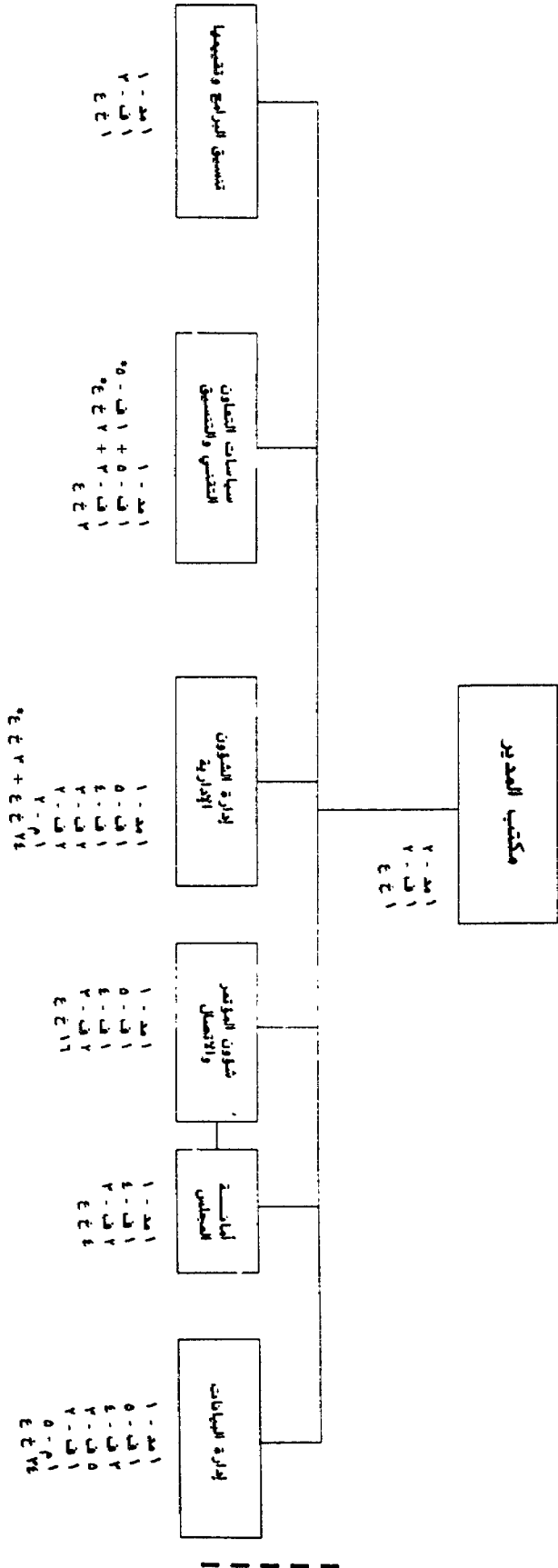


* كيان تنظيمي مشترك بين شعبة شؤون الشركات عبر الوطنية والاستثمار وشعبة العلم والتكنولوجيا.

شعبة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية
غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية



شعبة خدمات دعم وإدارة البرامج



* كيان تنظيمي مشترك بين دائرة الشؤون الإدارية وسياسات تسيق التعاون التقني.

ملاحظة: لا يشمل جدول التوظيف أعلاه وظيفة واحدة من الرتبة ف - ٥ معارة إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف (نظام المعلومات الإدارية المتكامل) و ٧ وظائف فئة الخدمات العامة معارة إلى المكتبة.